النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵏⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

● العدد: 531 من 23 إلى 29 نونبر 2023 - الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس ● المدير المسؤول : جمال براجع ● مدير النشر: الحسين بوسحابي ● رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

الإعلام المناضل: رهان كبير ووضع هش، أية استراتيجيات للاستمرار والتوسع؟

كلمة العدد

الدولة الاجتماعية وهم ينخدع به المغفلون

يعود الحديث عن الدولة الاجتماعية، ويسعى الخطاب الرسمي لتسويق إمكانية تحقيق الدولة الاجتماعية عبر السياسات الموضوعة قصد التنفيذ أو المصادقة من طرف البرلمان بغرفتيه لتسجيل إرادة الكتلة الطبقية السائدة. فخطاب الدولة الاجتماعية يعود للظهور وقت اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات السائدة، وكلما اختلت موازين القوى لصالح الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة كلما أقرت الدولة سياسات فيها بعض من الحقوق والمكتسبات الاجتماعية، وقد حصل ذلك في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك الانتصار العسكري والسياسي والاقتصادي للمعسكر الاشتراكي وبداية نهوض الشعوب للنضال التحرري من قبضة الاستعمار المباشر تحت قيادة الحركة الشيوعية. كان المارد الشيوعي ينتصب أمام البرجوازية وأصبح مستقبلها وراءها ولم يعد لها ما تقدمه من وعود ومكتسبات جديدة أمام الطبقة العاملة والشعوب الفقيرة. لم يتبق لهذه البرجوازية إلا التنازل عن بعض الغنائم التي كانت تستأثر بها لوحدها، فوضعت برامج ما سمي بدولة الرفاه أو الدولة الاجتماعية. لكن هذه الحقبة انتهت بزوال التهديد المباشر الذي قام آنذاك، فرجعت الدولة إلى حقيقتها دولة الاستغلال الافتراسي للطبقة العاملة وبقية الفئات الاجتماعية المفقرة، ونهب ثروات الشعوب الواقعة تحت الاستعمار المباشر وغير المباشر.

زالت الدولة الاجتماعية وبقي وهم إعادة إحيائها أو تطبيق بعض من سياساتها. هذا هو الوهم الذي تنشره الدولة ببلادنا ومنذ عقود. ليعود اليوم بمناسبة استئناف ما يسمى بالحوار الاجتماعي، حيث تتباهى الحكومة بأنها عملت على مأسسته حتى تجعل منه مناسبة لترويج خطابها المخادع. وما كان للحكومة أن تهتم بالحوار الاجتماعي لو لم تهيئ الشروط المناسبة لها لاستعماله كواجهة إعلامية لصالحها. ومن أهم هذه الشروط هو الإضعاف المزمن للحركة النقابية والمنع المنهجي لممارسة التضامن الطبقي بين مكونات الطبقة العاملة. أدت هذه الوضعية إلى المزيد من البلقنة النقابية وتشتيت صفوف الطبقة العاملة وحرمانها من قوة النضال النقابي الوحدوي؛ كما أن منع التضامن بين مكونات الطبقة العاملة سهل انفراد الباطرونا بالنضالات العمالية في وحدات الإنتاج، وأعطى للبرجوازية الاحتكارية فرصة الإمعان في التماطل في الاستجابة للمطالب مما سهل عملية عزل تلك المعارك عن الحاضنة العمالية وترك المعارك تتعفن ليطالها الضعف ثم الإحباط واليأس.

هذه هي الشروط التي أسست عليها الحكومة، ما تسميه بالحوار الاجتماعي مع النقابات الحاضرة حول طاولة الحوار. إنها نقابات ضعيفة مشتتة ولا تمثل إلا أقلية ضعيفة جدا من الطبقة العاملة وباقي الشغيلة. ولأنها كذلك فإن هذه النقابات تسعى إلى انتزاع الوعود أكثر من سعيها لانتزاع حقوق ملموسة ومكتسبات ناجزة. إن الحوار الاجتماعي المطبق من طرف الحكومة هو سلسلة من الاجتماعات تحولها الحكومة إلى مناسبة مخاطبة القيادات النقابية ومن ورائها الرأي العام لتشرح وتبرر سياسات الحكومة وتشرح طريقة تنزيلها للأوامر التي يمليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتعد مناسبات الحوار الاجتماعي لتوضيح هدف الحكومة من السلم الاجتماعي كحاجة وضرورة قصوى لتوفير شروط تجاوز الأزمة البنيوية التي تتخبط فيها الدولة خادمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة ببلادنا.

مأسسة الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة يدخل في سياسة إشراك المركزيات النقابية وخاصة قياداتها البيروقراطية في حل الأزمة على ظهر الشغيلة، والتنفيس من الاحتقان الاجتماعي، وتجاوز خطر الانفجار الناتج عن الضغط الممارس على القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، والارتفاع الأهوج لأسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية المهمة في حياة الكادحين والطبقات الاجتماعية المفقرة. كما يهدف إشراك القيادات المتنفذة في النقابات في ما يسمى بالحوار الاجتماعي يزكي ويدعم الأوهام المترسخة عند هذه القيادات في إمكانية تحقيق خرافة الدولة الاجتماعية راعية مصالح الطبقة العاملة وبقية الكادحين.

مأسسة الحوار الاجتماعي يراد منه أيضا شراء صمت بل المشاركة من طرف المركزيات النقابية في سن القوانين الرجعية والتراجعية في موضوع ما تبقى من المكتسبات والحريات على قلتها، مقابل تصريف بعض التنازلات التافهة أو تطبيق بعض الزيادات في الأجور الهزيلة وغير المتناسبة مع الغلاء الفاحش الذي يعصف بالقدرة الشرائية للجماهير الشعبية. فما هو المطلوب من أجل إحباط كل هذه الأهداف المعلنة وغير المعلنة لمسرحية الحوار الاجتماعي المزعوم؟ للجواب، علينا أن نتخلص من وهم إمكانية تحقيق الدولة الاجتماعية في ظل هذا النظام الكمبرادوري خديم مصالح أسياده الامبرياليين، ثم علينا أن نحقق موازين قوى فعلية في الساحة الشعبية عبر بناء الوحدة النضالية بين النقابات المناضلة والضغط عبر قواعدها من أجل انتزاع الحق في التضامن داخل نفس المركزية وبين جميع مكونات الطبقة العاملة وداخل كل فئات الشغيلة ببلادنا.

على القوى المناضلة أن تستوعب أن تحقيق المطالب وفرض الحقوق وتحصين المكتسبات لا يمكنه أن يتم وأن ينجح خارج أجواء النضال. على هذه القواعد أن تكثف مجهوداتها لتمنع القيادات النقابية والسياسية من الحوار في أجواء اختلال موازين القوى، لأن العكس ستستفيد الحكومة من هذه الاختلال لتفرض مشيئتها وكل مخططاتها التراجعية لتضرب في الصميم كل تضحيات جماهير شعبنا. على القوى المناضلة أن تقاطع كل حوار اجتماعي يستند إلى لعبة سياسية مغشوشة وضعت كفخ يوسع الهوة بين الطبقة العاملة وأدواتها الذاتية المستقلة من نقابات وأحزاب مناضلة. ولتحصين طبقتنا العاملة ومعهم الفلاحين الفقراء والمعدمين، وتقوية العمل النقابي المكافح، لا بد من المضي في تأسيس وبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة القابض على بوصلة توجيه المعارك وخوض الصراع الطبقي من طرف الطبقة العاملة قائدة التغيير الثوري ببلادنا.

ضيف العدد: الحسين بوسحابي

يتعين على قوى اليسار المناضل إعطاء الأهمية اللازمة لمسالة الإعلام، إدراكا للدور المهم والحاسم في التأطير والتعبئة في مواجهة آلة الدعاية الفتاكة للامبريالية والرجعية.

تصريح سياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بمناسبة الدخول الاجتماعي والسياسي 2024 — 2

زلزال الحوز يكشف حقيقة المعاناة وزيف الشعارات — 5

أي تعميم للحماية الاجتماعية في ظل اختلالات المنظومة الصحية وتفشي الفساد ؟ — 6

"طوفان التحرير".. المستحيل غدا ممكنًا! — 11

السحب: Anté Prima

www. annahjaddimocrati. org annahjad@gmail. com

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - الهاتف: 0668671174 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

في تصريح سياسي له بمناسبة الدخول الاجتماعي والسياسي 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي منحاز إلى صف الطبقة العاملة وعموم جماهير شعبنا الكادحة

كما دأبنا من جعل كل المناسبات لحظات لخوض الصراع السياسي فإننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي نصدر هذا التصريح السياسي لرصد الواقع المعاش وتقديم رأينا وترتيب مهامنا للجواب على السياسات الرجعية والتراجعية للنظام القائم بمناسبة الدخول الاجتماعي والسياسي لسنة 2024

لقد انطلقت مختلف أجهزة النظام القائم ببلادنا في حملة الترويج لمشاريع قوانين ومراسيم قوانين، لإحكام قبضة الدولة الخانعة لاملاءات المؤسسات المالية الامبريالية على رقاب جماهير شعبنا، ولإلقاء بتبعات الأزمة الخانقة التي يتخبط فيها النظام السائد على كاهل الطبقة العاملة وباقي الشغيلة الكادحة والمفقرة.

إن حزب النهج الديمقراطي العمالي المنحاز مبدئيا وعلى الدوام الى صف الطبقة العاملة وعموم جماهير شعبنا الكادحة، يضع نفسه في طليعة القوى السياسية المناضلة قصد التصدي لمخططات الدولة الرجعية والتراجعية، فاضحا للأوهام والخطابات الكاذبة حول الدولة الاجتماعية. فبمناسبة ما يسمى بالدخول الاجتماعي، يرى حزب النهج الديمقراطي أن من واجبه التواصل المباشر مع الجماهير العمالية والشعبية في الأحياء الصناعية وفي الأحياء الشعبية، ليقدم رأيه فيما تخطط له الكتلة الطبقية السائدة وجهاز دولتها وذلك في الميادين الأساسية التالية:

على الصعيد الاجتماعي:

– تسعى الدولة إلى التنصل من واجباتها في توفير السيادة الغذائية لشعبنا بما يعني من توفير الكفاية الكمية والنوعية في المواد الغذائية الأساسية من قمح وزيوت ولحوم وسكر وأعلاف، كإنتاج وطني توفره الفلاحات والزراعات الوطنية. عوض ذلك تستمر الدولة في توجيه اقتصادنا وفلاحتنا إلى التصدير، والمزيد من استيراد الحاجيات الأساسية وبأثمان باهظة، وإطلاق يد الاحتكاريين في نهب جيوب المواطنين.

– تخلي الدولة عن تشغيل شركة سامير وبذلك تم تسليم قطاع المحروقات إلى كمشة من اللصوص، يتلاعبون في الأسعار ويهربون أرباحهم إلى الخارج متسببين في غلاء الأسعار المعمم.

– استقالة الدولة من مسؤولياتها وواجباتها في الخدمات الاجتماعية والاكتفاء بتطبيق مقتضيات الفصل 31 من الدستور الممنوح والذي شرعن لخصخصة هذه الخدمات الاجتماعية، وادخل القطاع الخاص كشريك للدولة في تقاسم المسؤولية لتصبح فقط مسؤولية تيسير هذه الخدمات. هكذا نرى الدولة تخطط بتوجيه من مانحي القروض الامبرياليين الى :

+ تصفية الوظيفة العمومية وتحويلها إلى التسيير الجهوي ضمن المنظور والمناهج المقاولاتية. هذا هو الإطار الذي وضعت فيه أنظمة أساسية في التربية والتعليم وفي الصحة وفي الجماعات الترابية...

+ تصفية صندوق المقاصة والتخلي عن دعم المواد الأساسية ومنها قنينات البوطان والدقيق والسكر...

+ سن المزيد من القوانين التراجعية لضرب الحماية الاجتماعية.

– بعد أكثر من 65 سنة من السياسات المخزنية الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية التي لم تستفد منها إلا حفنة من الرأسماليين والملاكين الكبار، 86 % ممن بلغوا سن التقاعد محرومون من أي معاش. وحتى الأجراء الذين يشكلون 40 % فقط من الساكنة النشيطة والتي لا تتعدى بدورها 47 % من السكان البالغين سن العمل، بسبب ضعف وهشاشة اقتصاد رأسمالي تبعي ريعي ومرتبط بالتساقطات المطرية، فإن 50 % منهم لا يستفيدون من حماية اجتماعية في الواقع رغم أن القانون يمنحهم ذلك، وذلك بسبب عدم أو سوء التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم أداء الباطرونا للمساهمات الخاصة بالتأمين الإجباري عن المرض لفائدة هذا الصندوق بما في ذلك مساهمة العمال التي تقطع من أجورهم وتذهب لجيوب الباطرونا عوض الصندوق.

– إن الاختلالات الكبيرة التي تعرفها المنظومة الصحية بسبب ضعف التأطير (العجز في عدد الأطباء والممرضين وسوء توزيعهم بين المناطق والجهات) وضعف التجهيزات في المستشفيات العمومية وكذلك الاختلالات التي يعرفها التأمين الإجباري عن المرض المتمثلة في التمييز بين القطاع العام والخاص (الذي أدى إلى تواجد نظامين للتأمين الإجباري عن المرض عوض واحد يختلفان سواء في نسبة المساهمات أو الخدمات ونسبة التعويض)، وعدم احترام التعريفة الوطنية المرجعية وعدم ملاءمتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتفشي الرشوة والفساد وغياب الشفافية (noir) في المصحات الخاصة وفرض شيكات الضمان على المرضى، وعدم التعويض عن بعض الأدوية وعدم إدخال بعض الأمراض ضمن الأمراض الطويلة الأمد أو باهظة التكلفة، وعدم قيام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بدورها في المراقبة والاستجابة للتظلمات والارتفاع الباهظ لأثمان الأدوية والخدمات الطبية المفروضة من طرف لوبي صناعة الأدوية ومنتجي العلاج إلخ.. تجعل العديد من العمال خاصة ذوي الدخل المحدود لا يستفيدون من التغطية الصحية رغم أن القانون يمنحهم ذلك. فنظام التأمين الإجباري المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حقق فائضا ماليا منذ انطلاقه لحدود سنة 2023 يفوق 25 مليار درهم

إن تعميم الحماية الاجتماعية على فئات أخرى دون وضع حد لهذه الاختلالات وهذا الفساد ستكون حماية على الورق ليس إلا ؛

– إن اختيار أسلوب قانون إطار حول تعميم الحماية الاجتماعية عوض قانون عادي هو تعبير مكشوف عن نية دولة المخزن في الاستفراد والهيمنة على التشريع في هذا المجال عبر مراسيم تطبيقية الشيء الذي سيسمح له بفرض سياسة الأمر الواقع وتوجيه الحماية الاجتماعية نحو المصالح التي تخدمه وتخدم فئة الرأسماليين المحظوظين، خارج أي حوار اجتماعي أو نقاش عمومي.

إن الحماية الاجتماعية قضية أساسية تهم كافة فئات المجتمع وقواه الحية، وخاصة أن المواطنين مطالبين بالمساهمة في تمويل هذه الحماية وأسلوب القانون الإطار في هذا المجال هو أسلوب يكشف طبيعة المخزن اللاشعبية واللاديمقراطية .

+ توظيف الحوار الاجتماعي لتفرقة الصفوف وإنهاك النقابات وإفقادها المصداقية وزرع الانتظارية وإغراق البلاد في مسلسل عقيم من الحوارات المغشوشة، والتماطل وفرض السلم الاجتماعي لتفقير الغالبية العظمى من المواطنين.

+ التنصل من مسؤولية التشغيل وعدم فتح الاوراش الكبرى لخلق مناصب الشغل وتوظيف الشباب العاطل. تفاقم الهشاشة وضرب استقرار الشغل وإطلاق اليد لسماسرة استغلال اليد العاملة وفتح أسواق العبيد العصريين في إطار شركات الوساطة.

– على الصعيد الاقتصادي:

+ إغراق البلاد في المديونية وقد تجاوزت قيمة الديون العمومية المغربية، الداخلية والخارجية 100 مليار دولار (1050 مليار درهم في ابريل 2023 بعدما كانت 905.5 في ابريل 2022 منها حوالي 650 مليار درهم ديونا خارجية) مرتفعة ب 10./. كنسبة سنوية، بعدما لجأت الحكومة إلى اقتراض جديد قيمته 130 مليار درهم (1.3 مليار دولار) حسب قانون مالية 2023. ومن المرجح أن تتضخم المديونية أكثر مع طلب الحكومة لخط ائتمان جديد خلال السنتين المقبلتين من صندوق النقد الدولي يصل إلى 5 مليار دولار بمبرر مواجهة المخاطر المحتملة، مما سيرهق ميزانية الدولة أكثر بأداء أقساط الديون وفوائدها المرتفعة (38.2 مليار درهم برسم سنة 2024 مقابل 30.9 مليار درهم برسم سنة 2023)، ويعمق عجزها الذي بلغ في شهر شتنبر 2023، حسب وزارة الاقتصاد والمالية، 32 مليار درهم بعدما كان 11.2 مليار درهم في شتنبر 2022 مسجلا ارتفاعا بنسبة 190 ./.. ومما سيرفع نسبة المديونية من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 83.2 سنة 2023 بدل 82.5 بدل 82./. في سنة 2023. (الحكومة لا تدرج ديون المؤسسات العمومية ضمن الدين العمومي للتعتيم على النسبة الحقيقية للمديونية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي والتي تحصرها في 78./.)، الشيء الذي سيؤدي الى المزيد من رهن بلادنا للمؤسسات المالية الامبريالية والخضوع لإملاءاتها وتوصياتها المخربة وإضعاف الاستثمار العمومي والتوظيف العمومي وتقليص النفقات العمومية على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن وغيرها.

+ وضع مشروع قانون مالية تحكمه، من جهة إرادة انتقامية تقشفية كلما تعلق الأمر بالعمال والكادحين، ومن جهة أخرى، سياسة الكرم ومنح الهدايا كلما تعلق الأمر بمصالح البرجوازيين الكبار والعائلات الاحتكارية على شكل الإعفاءات الضرائبية او التخفيف من نسبتها ومنح الدعم للاستثمار بما فيه تفويت الأراضي والعقار.

+ وضع مشروع قانون المالية وفق أوامر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وإبقاء المغرب ضمن نادي البلدان التابعة والخاضعة لقسمة العمل الدولي؛ بلد يفرط في سيادته الغذائية وأمنه الطاقي، ومصدر نهب الثروات الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، بلد الاستغلال المفرط وخارج احترام قوانين الشغل على علاتها.... >>>

>>> – على الصعيد السياسي

+ ضرب حرية الرأي والتعبير والاعتقال السياسي ومنع الفضاء العام من قاعات ومدرجات أمام المعارضة...

+ سيادة وتغول الحكم الفردي المطلق.... والارتهان للكيان الصهيوني وجعل من التطبيع مكون بنيوي للسياسة الداخلية والخارجية للدولة ومعيار تصنيف المواطنين والقوى السياسية والجمعوية.

+ الانفراد بالقضايا الشعبية والمجتمعية وجعلها من اختصاصات رئيس الدولة الذي له فيها كلمة الفصل مثل مدونة الأسرة...

+ سد باب الحوار المسؤول والنزيه أمام نضالات شغيلة التعليم، والإمعان في تمرير نظام أساسي مرفوض من طرف الأغلبية المطلقة وتهميش الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي ومجموعة التنسيق الوطني إمعانا في الاستبداد وتصريف سياسات رجعية في مرفق التعليم العمومي.

+ ترك النضالات العمالية من دون الاستجابة لمطالبهم، وإسناد الباطرونا بهذا التجاهل لكي تتعفن النضالات وتستسلم الطبقة العاملة للظلم والاستغلال الرأسمالي المتوحش؛ وهذا ما تعرفه الطبقة العاملة في عدة مواقع مثل سيكوميك في مكناس، والعمال الزراعيين في اشتوكة، وعمال كوباك بسلا وغيرهم كثير....

– على صعيد تدبير مخلفات زلزال 8 شتنبر:

+ رفض الدولة إعلان مناطق منكوبة ساعة وقوع الكارثة، مما فاقم من عدد القتلى والمعطوبين. أما الاستجابة المتأخرة للمطلب بإصدار رئيس الحكومة لمرسوم يصرح بإعلان المناطق المنكوبة يوم 13 أكتوبر 2023 فانه تحاشى الإقرار بمسؤولية الدولة عما وقع من تفاقم الخسائر في الأرواح والممتلكات نتيجة هذا التماطل المقصود.

+ تفاقم أوضاع المتضررين نتيجة الظروف السيئة التي وضعوا فيها بسبب عدم توفير المأوى المناسب واللائق.

انطلاقا من هذه المميزات الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المعتمدة من طرف النظام القائم ببلادنا في ما يسمى بالدخول الاجتماعي لسنة 2024 ؛ فان حزب النهج الديمقراطي العمالي وإخلاصا منه لمصالح الطبقة العاملة المغربية منتجة الثروات فإنه يرى:

1– على المستوى السياسي:

توضع السياسات العمومية كما دائما من لدن دوائر الحكم الفردي المطلق وليس للبرلمان بغرفتيه إلا دور غرفة تسجيل ولا يسمع أي صوت يدافع على مصالح الطبقة العاملة وهموم جماهير شعبنا. يطبق النظام سياسات هي في الحقيقة تنزيل لفصول دستور 2011 الممنوح دستور شرعن للحكم الفردي المطلق ولاستقالة الدولة من ابسط الواجبات. ولان المدخل لمعالجة أسباب تخلف بلادنا مدخل سياسي فان هذا الدخول الاجتماعي الراهن يؤكد ضرورة النضال من اجل نظام ديمقراطي شعبي يجسد سلطة الشعب وينهل شرعيته من الشعب كمصدر وحيد للشرعية السياسية.

والنضال من اجل قانون مالية يلبي مطالب شعبنا في الشغل والحياة الكريمة المرتكزة على توفر الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين والانعتاق من الهيمنة الامبريالية ومن الخنوع للمصالح الصهيونية المتغلغلة في جميع المرافق بعد هذه الموجة الجديدة من التطبيع السافر إن هذا النضال يستلزم استحضار أفق التغيير الديمقراطي بأفق التحرر وبناء المجتمع الاشتراكي.

لقد أصبح التطبيع بمثابة سعي النظام القائم إلى الحصول على الحماية السياسية من طرف الكيان الصهيوني ولذلك وجب تجريم التطبيع وطرد المندوب الدائم الصهيوني من بلادنا.

ولهذا النضال مستلزماته وشروطه ولعل أهمها ما يلي:

+ لن يتمكن شعبنا من استرجاع المبادرة من اجل فرض حقوقه إلا بالدخول القوي للطبقة العاملة للمعركة السياسية من خلال استرجاع أدواتها النضالية من نقابات وتنسيقيات ومجالس عمالية ولكن وأساسا ببناء حزبها السياسي المستقل.

+ العمل الفوري والمتواصل من اجل بناء جبهة للنضال السياسي والشعبي لمواجهة الاستبداد والتسلط ومصادرة الإرادة الشعبية والقمع المخزني الموجه ضد النضالات العمالية والشعبية، ومن أجل الحريات والمطالب والتطلعات الديمقراطية الشعبية.

+ خوض كافة أشكال النضال ضد سياسة التضييق على الحق في التنظيم وحرمان العديد من الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية من وصولات الإيداع واستعمال القاعات العمومية، ومن بينها فروع عديدة لحزبنا وشبيبته، ويندد بالهجمة المتواصلة للعديد من الإدارات العمومية وللباطرونا قصد تصفية العمل النقابي، كما هو الحال بعدد من المؤسسات العمومية وبأغلب الشركات والضيعات الفلاحية وبالأحياء الصناعية.

+ خوض النضال من اجل جعل الهوية الامازيغية لشعبنا حقيقة غير قابلة للتراجع او الالتفاف وذلك بمحاربة كل مظاهر التهميش التي ترزح تحتها العديد من المناطق والاعتراف لهذه المناطق بحق التسيير الذاتي وفق الخصوصيات المجالية والاقتصادية والثقافية والتمتع بحق الثروات بالجهة والأراضي الجماعية.

2– على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

+ وقف التدهور العام للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية جراء الاختيارات الزراعية الطبقية السائدة وتفاقم آثارها على الجماهير الشعبية بالمدن والبوادي.

+ النضال من اجل فضح والكف من سياسة تسمين البرجوازية الكبيرة الاحتكارية والملاكين الكبار على حساب المال العام وتجاهل أوضاع العمال والشغيلة والفلاحين الكادحين.

+ التصدي عبر نضالات شعبية واسعة لكل مظاهر الفساد المخزني المسلط على تسيير الأراضي السلالية ووقف نزع ملكية أراضي الجموع وتفويتها للمافيات الصهيونية والخليجية.

+ دعم الفلاحين الفقراء والمعدمين وذلك بإعفائهم من الديون المتراكمة، ودعمهم بشكل مباشر في مواجهة ارتفاع كلفة المعيشية وغلاء المدخلات الفلاحية وتوالي سنوات الجفاف.

+ دعم وإسناد المتضررين لتنظيم صفوفهم من اجل صد الهجوم المتواصل على حق المواطنين في سكنهم وأراضيهم وتشريد عائلاتهم ضحايا الهدم ألقسري غي المدن والبوادي. ووضع حد لكل أسباب التهميش والهشاشة والإقصاء التي تعرفها مناطق ما يسمى بمغرب الهامش، والتي تعكسها في أبشع الصور الانقطاعات المتواصلة للماء الصالح للشرب وتفشي الأمراض المعدية وكل مظاهر الفقر.

+ العمل على توطين الجبهة الاجتماعية في المدن والقرى وفي الأحياء الشعبية، دفاعا عن المكتسبات والمطالب الاجتماعية لعموم المواطنات والمواطنين الخاصة بالسكن والصحة والتعليم والخدمات الأساسية... ومن أجل تغطية صحية واجتماعية حقيقية لكافة المواطنات والمواطنين، وإقرار التعويض عن البطالة وغيرها من المطالب الاجتماعية الأخرى.

3– على مستوى الحركة النضالية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

+ الانخراط إلى جانب الطبقة العاملة عبر الإسناد الفعلي في الوقفات والتظاهرات وبالحملات الإعلامية عندما يخوض العمال والعاملات نضالات سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي، في مواجهة الاستغلال المكثف وضد التسريحات وهشاشة الشغل والتضييق على الحريات النقابية، ومن أجل تحسين الأوضاع الشغلية والاجتماعية للطبقة العاملة بشكل عام وإقرار السلم المتحرك للأثمان والأجور؛

+ دعم النضالات المتواصلة للشغيلة التعليمية، ومساندة معاركها الوحدوية في مواجهة تمرير "النظام الأساسي الجديد " ، وخوصصة وتسليع التعليم وتكريس الهشاشة وعدم الاستقرار المهني.

+ دعوة وتشجيع المركزيات النقابية المناضلة واتحاداتها المحلية، بشكل خاص، إلى المزيد من التضامن والنضال الوحدوي في أفق الوحدة النقابية المنشودة، وإلى دعم النضالات العمالية ومختلف فئات الشغيلة، ومواصلة النضال وتطوير الأداء النقابي من أجل فرض تطبيق القوانين الشغلية، ومن أجل الدفاع عن مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة وانتزاع مطالبها، والتصدي الحازم لتمرير القانون التكبيلي للإضراب والقانون التحكمي في النقابات والتعديلات التراجعية لمدونة الشغل والتراجعات التي تستهدف مكتسبات التقاعد وضرب الحق في المفاوضة الجماعية.

+ دعم نضالات الحركة الطلابية، ومساندتها في مطالبها المشروعة، ودعوة المناضلات والمناضلين بكافة الجامعات والمعاهد العليا إلى مواصلة العمل من أجل إعادة بناء النقابة الطلابية، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، على قاعدة مبادئها الأربع الجماهيرية والتقدمية والديمقراطية والاستقلالية.

+ دعم وإسناد نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، ونضالات كافة المجموعات الأخرى من خريجي المعاهد وحاملي الشهادات العليا المختلفة من أجل حقها المشروع في التشغيل وفقا للشهادات المحصل عليها، ومن أجل حق شعبنا وبلادنا من الاستفادة من مؤهلاتها، ويدعو إلى توحيد النضالات وبناء جبهة موحدة ضد البطالة؛

+ المشاركة الفعالة في نضالات الحركة النسائية التقدمية، وضمنها نضالات المرأة العاملة، ودعوة عموم المناضلات إلى مواصلة بناء الحركة النسائية التقدمية وتقويتها دفاعا عن المطالب المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء، ومن أجل تحقيق المساواة الفعلية ما بين المرأة والرجل، وحماية الحقوق الخاصة بالنساء وبالأمهات، ورفع كل أشكال التمييز ضدهن؛

+ النضال المتواصل وبدون هوادة لما ينتج عن أنشطة الرأسماليين المفترسين للإنسان والبيئة التي تتعرض للتخريب وللتدمير المنهج نتيجة الأنشطة الصناعية الملوثة والإجهاز على الغطاء الغابوي والاستعمال المفرط والخطير للمواد الكيماوية في مختلف الزراعات والاستنزاف الخطير للفرشة المائية وتلويث الأنهار والبحر، لما يشكله ذلك من خطورة على مستقبل الأجيال القادمة؛

+ دعم وإسناد ضحايا الزلزال وإلزام الدولة بتطبيق ما يتوجب عليها من تحملات في الإيواء الجيد والعاجل نظرا للتغيرات المناخية ولمستلزمات الصحة والسلامة للمواطنات والمواطنين الذي فقدوا كليا أو جزئيا منازلهم وإعادة اعمار المناطق المنكوبة والتكفل بإيجاد الحلول المرضية لتوفير الشغل واستصلاح البنية التحتية وإعادة الدورة الاقتصادية لضمان حقوق المتضررين.

09/11/2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

التصدي الوحدوي والوحدة النضالية
سبيلنا لدحض المخططات التصفوية

رفضا للنتائج البئيسة للحوار بقطاع التربية الوطنية الذي عمر سنتين دون تحقيق أدنى المطالب المرفوعة لوزارة التعليم ، واحتجاجا على التعنت الحكومي المستمر اتجاه المطالب المهنية والإجتماعية لنساء،ورجال التعليم ، تستمر البرامج النضالية بقطاع التعليم للشهر الثاني بانخراط كل الفئات التعليمية والتحاق تنظيمات نقابية ، وهو ما يوحد المعركة الحالية ، ويعزز منسوب الاستعداد النضالي عند كافة العاملين والعاملات بالقطاع ،ويفتح آفاقا نضالية أكثر وضوحا في مواجهة كل رهانات النقيض المتربص بالمعركة من كل صوب وحدب .

فقضية التعليم العمومي حاضرة في الملف المطلبي الى جانب مطالب الموظفين ، هي معركة كل المتضررين والمتضررات من السياسات اللاشعبية المنتهجة في مجال التعليم (نساء ورجال التعليم ، أسر التلاميذ والتلميذات ، المجتمع...) إلى جانب التنظيمات المناضلة سياسية ، نقابية ،حقوقية ومدنية ، وهو ما يستدعي من كل الغيورين والصادقين مهما كان الاختلاف في التقديرات العمل بجدية على ترتيب التناقضات ، وتوجيه المعركة جماعيا وبشكل وحدوي ضد المسؤولين الفعليين عن تفكيك المدرسة العمومية وضرب كل مقوماتها التربوية ،المهنية ،الاجتماعية ،الثقافية والتكوينية، والنأي عن تفعيل التناقضات الثانوية في هذه المرحلة الدقيقة ، لما لها من أضرار على الوحدة النضالية ، حيث يستفيد منها أعداء الاستاذ والأستاذة ومهنة التدريس ليعززوا معسكرهم الرافض لوجود تعليم عمومي مجاني وموحد ، ويشحدوا أسلحتهم ضد كل ماهو اجتماعي وتربوي بتوجيه من طرف اقتصاد السوق . فمرحبا بكل من عبر عن رفضه للنظام الاساسي التراجعي والتحق بالمعركة دون شروط ،معززا الحراك التعليمي ضد تغول الدولة وحكومتها الرجعية في مواجهة المطالب المشروعة لشغيلة انتزعت كل حقوقها ومكتسباتها خلال سيرورة من الهجومات المتتالية . المناضلين والمناضلات بقطاع التعليم ، نساء ورجال التعليم لنوجه بنادقنا ومعاركنا النضالية صوب سياسات التضليل والتعتيم والتمويه الممارسة ضد معركة الشغيلة التعليمية من طرف المستفيدين من الوضع الحالي ، والجاثمين على كراسي المسؤولية ،والرافضين للاستجابة للمطالب الملحة.

ع.غ

سيكوميك مكناس :
العاملات والعمال و العودة لساحة النضال.

بعد توقف قصير للمسيرة النضالية المريرة التي تخوضها عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس، هذه السيرورة التي انطلقت منذ أكتوبر 2021، عادت المعركة العمالية هاته إلى توهجها بنفس لا يقل كفاحية وإصرارا على المضي إلى الأمام، عن سابقه. وفي هذا الإطار نظم المكتب النقابي لشركة سيكوميك بمكناس المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمكناس، لقاءات تواصلية مع العاملات والعمال من أجل التشاور وتقييم مسار المعركة في مختلف محطاتها، وتسطير برامج نضالية على المدى القصير، لمواصلة الضغط وخوض الصراع ضد الباطرون والإدارة ومن يقف وراءهما.

هذا وكانت الجهات المعادية لمصالح الطبقة العاملة، لاتدخر جهدا مقيتا في شيطنة وتقزيم وتبخيس نضالات هذه الفئة من العمال /ات، وجربت في بادئ الأمر أسلوب الحوار المغشوش والشكلي، إذ رغم وضوح النتائج والمخرجات لجولتين حواريتين تارة على المستوى الجهوي وتارة على المستوى المركزي، إلا أن النوايا البرجوازية والرأسمالية الآثمة انقلبت عن مقررات المحاضر وهربت إلى الأمام، مدعومة بصمت الجهات الحكومية المتواطئة الخادمة لمصالح الباطرونا والبرجوازية. ثم جربت أسلوب الشيطنة وافتعال الحزازات والمشاكل لتشتيت وحدة العمال /ات، لكن يقظة العاملات والعمال ومكتبهم النقابي، وبتبصرهم وإيمانهم بعدالة قضيتهم، حال دون نجاح الخطط المخزنية الهدامة. ثم لجأت العدو الطبقي للطبقة العاملة كذلك إلى أسلوب التخويف والترهيب من خلال إقامة دعاوى قضائية ضد عاملات طلائعيات. وهذه كذلك جوبهت بتضامن عمالي رائع وواعي لم يقتصر فقط على المحلي، بل تعداه إلى الوطني والأممي كذلك. إذ لطالما قرأنا في بيانات صادرة عن نقابات من خارج المغرب عبارات التضامن والدعم الموجهة لعاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس. وعليه ولهذا، فإن معركة العاملات والعمال بلغت نقطة في مستويات اللاعودة في إطار ما أبدته هذه الفئة من الطبقة العاملة، من استعدادات هائلة للنضال ومجابهة أطماع الباطرونا وفضح الواقفين وراءها سلطات وأفراد.

عادت العاملات والعمال بمكناس إذن إلى ساحة النضال دون تغيير الهدف ودون إبداء النية في التراجع أو التنازل، وما كان التوقف الأخير إلا استراحة محارب في سياق نهوض الشعب المغربي وقواه المناضلة لإدانة جرائم الاحتلال الصهيوني، و سياق كذلك نهوض الشغيلة التعليمية دفاعا عن المدرسة العمومية. وكلها نضالات تتقاطع في اتجاهات بوصلة الصراع ضد الامبريالية والنيوليبرالية المتوحشة، وفي هذا تتقاطع كذلك رؤيا الشغيلة التعليمية في محاربتها للإملاءات التخريبية، مع رؤيا ونضالات الطبقة العاملة في صراعها ضد البرجوازية وأدواتها داخل الدولة.

التوظيفات المشبوهة بالجرف الأصفر تشعل غضب الجمعية الوطنية
لحملة الشهادات المعطلين بالجديدة والنواحي

في ظل تفشي مظاهر الفساد الإداري والسياسي و انتشار الرشوة و الزبونية وما يترتب عنهما من هدر للمال العام و استفحال معضلة البطالة التي تشكل إحدى المظاهر الرئيسية للأزمة في عموميتها ومايترتب عن كل هذا من ضرب للقدرة الشرائية للمواطنين. وأمام ما يشهده الوضع المحلي بالجديدة من غياب لإستراتيجية واضحة لرفع التهميش وتنمية الإقليم وكذا استمرار هيمنة لوبيات الفساد المتحكمة في أغلب دواليب المؤسسات العمومية والشبه العمومية وما نتج عن ذلك من تكريس لأساليب مشبوهة في عملية تدبير الموارد الاقتصادية والبشرية وتوزيع الصفقات العمومية على المقربين وذوي المصالح الضيقة ضربا في المصلحة العامة للإقليم و الإقدام على توظيفات مشبوهة كتلك التي شهدتها بعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية حيث تفجرت فضيحة من العيار الثقيل للتوظيفات المشبوهة بشركة ×كوما طام × إحدى فروع المكتب الشريف للفوسفاط هذه الشركة تستحوذ على جميع أنشطة الملاحة البحرية بالموانئ المغربية، هذه التوظيفات لم تسلك المساطر المعمول بها قانونيا في عمليات التوظيف، ومازاد الطين بلة أنها شركة صناعية كبرى في ملكية الدولة. هذا يبين ان المؤسسات العمومية والشبه العمومية تعتمد على معيار الزبونية والمحسوبية دون سلك الإعلان عن المباراة بالمواقع الرسمية للدولة المغربية وقد ذكرنا في بيانات سابقة عن هذه التوظيفات كتلك التي شهدتها مؤسسة الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء الجديدة سيدي بنور، المحطة الطرقية، بلدية الجديدة.....

فمنذ عقد من الزمن والفرع المحلي للجمعية يخوض عدة حوارات مع مختلف المؤسسات العمومية وشبه العمومية منتخبون ومعينون، ومع مسؤولين في الباشوية وعمالة الإقليم وبعض الجماعات المحلية بهدف انتزاع الحق المشروع في الشغل القار كحق مكفول بشكل صريح في الدستور المغربي و المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن هذه الحوارات الجوفاء جوبهت بالتسويف والمماطلة ونهج سياسة الهروب إلى الأمام وزرع اليأس في صفوف الشباب ربحا للوقت ودون إرادة حقيقية للخروج بنتيجة تأخذ بعين الاعتبار القضية في شموليتها وعمقها الاجتماعي وتداعياتها على التنمية المحلية لكي لا نحمل معطلي الإقليم عواقب سياساتها.

أمام هذا الوضع الذي لن يثنينا عن مواصلة نضالاتنا بشكل تصعيدي فإننا نعلن للرأي العام :

مطالبتنا ب:

×فتح حوار جاد ومسؤول مع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع الجديدة يروم إلى إيجاد حل لحاملي الشواهد العليا بالإقليم.

× فتح تحقيق شفاف ونزيه بخصوص التوظيفات المشبوهة" بشركة كوما طام" التي اعتمدت التوظيف المباشر دون الإعلان عن المباراة بالمواقع الرسمية للدولة المغربية

× عامل الإقليم وكل الجهات الرسمية بالتدخل العاجل ووقف هده المهزلة

عزمنا على: ×خوض معارك نضالية جريئة حتى تحقيق مطالبنا العادلة والمشروعة (الوظيفة العمومية+شبه العمومية ...).

×نقل نضالات الفرع أمام الشركة المعنية صاحبة التوظيفات عبر الزبونية والمحسوبية انطلاقا من حيازة مكتب الفرع ما يثبت ذلك.

رفضنا ل:

×لهذه الأساليب المشبوهة والغريبة عن مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط عبر إحدى شركاته شركة كوما طام.

دعوتنا ل:

×كافة معطلي و معطلات الإقليم إلى الالتحاق بالفرع والنضال من أجل إنتزاع حقهم في الشغل والتنظيم عبر إسقاط سياسة التميز والإقصاء تجاه مناضلي الفرع وحاملي البطاقات الوطنية الموسومة ب M و MC.

×كافة الإطارات الديمقراطية السياسية والجمعوية والتنسيقيات الحرة لدعم معاركنا.

لهذا نتوجه الى كافة معطلي ومعطلات الاقليم وكافة القوى الحرة إلى المشاركة في الأشكال النضالية للفرع المحلي أمام بلدية الجديدة أو العمالة أو المزمع تنظيمها أمام المؤسسة المعنية بالتوظيفات المشبوهة.

×تضامنا مع المقاومة الفلسطينية ودعمنا لكل الخيارات من أجل طرد العدو الصهيوني وبناء الدولة الفلسطينية عاصمتها القدس من النهر إلى البحر.

زلزال الحوز يكشف حقيقة المعاناة وزيف الشعارات

مصطفى الفاز

شهد المغرب، وبالتحديد منطقة الأطلس الكبير هزة أرضية عنيفة ومدمّرة يوم الثامن من شتنبر2023. وقد استغرق الزلزال ثواني معدودة، لكن آثاره لازالت شاهدة على حجم معاناة الساكنة،ولازالت ممتدة صور الانهيارات والركام والخراب على طول الهلال الجبلي من إقليم الحوز إلى إقليم شيشاوة عبر مدينة مراكش.

نحن نتحدث عن كارثة طبيعية في مجال جغرافي ظل هامشيا في كشكول السياسات العمومية، بل نستطيع أن نلاحظ إنه ترسخ في ذاكرة تدبير الشأن العام كمغرب " غير نافع"، بالرغم من الثروات الهائلة المعدنية والفلاحية والسياحية التي تميّز تكوينه الجيولوجي وأحواضه ووديانه وأراضيه، وخصوصا عنصره البشري الشاب المبدع والمحبّ للعمل.

في هذا الشريط الجبلي الذي يضم ساكنة تبلغ حوالي 1.260.000 نسمة فقط في إقليمي الحوز وشيشاوة، وهي موزّعة على مساحة جغرافية تصل إلى 13084 كلم مربع،تنتمي لجهة مراكش آسفي التي تساهم بنسبة 18.5% وطنيا من نسبة الفقر المتعدّد الأبعاد حسب خارطة الفقر لسنة 2014. إلا أن مؤشرات السكن والصحة والتعليم والشغل والأمن والأمان متدنية جدا في الكثير من الجماعات الترابية التابعة للإقليمين الشيء الذي يرفع من نسب الفقر إلى مستويات عليا على امتداد هذه الرقعة الجغرافية ذات التضاريس الجبلية في أكثر من ثلثيي المساحة الفعلية.

عندما اهتزت جبال الأطلس اهتز معها ذاك الستار الهشّ المسمى اقتصاد تضامني، وهو صيغة مستوردة من أدبيات العولمة والتحوّل الاقتصادي النيو لبرالي، مصطلح ثالث أضيف إلى القطاعين العام والخاص، ووجد طريقه إلى تقارير المنظمات المالية الامبريالية، وتمّ اعتماده في بعض الدول مثل المكسيك والبرازيل وفي آسيا مثل الهند. وقد اعتمدته البورجوازية الوكيلة بالمغرب بغرض الرفع من مؤشرات التنمية في إطار برنامج الغرض الحقيقي منه هو إخفاء التوزيع غير العادل للثروة، وسوء تدبير المجال القروي والجبلي على الخصوص؛ ففي إقليم الحوز عرفت سنوات التسعينات اجتياحا غير مسبوق لهذا الخط الثالث أو الاقتصاد التضامني، وتعددت التعاونيات والجمعيات بهدف تثمين المنتوج المحلي المعيشي أساسا. وفي الوقت نفسه كانت أطنان المعادن النفيسة تستخرج من قلب الأطلس، وتصدّر دون انعكاس حقيقي لا على الساكنة ولا على البنية التحتية. وحتى البرامج الحكومية في محاربة الأمية مثلا لم تصل الى الأهداف المسطّرة بسبب تفشي الفساد والمحسوبية، وسطوة الآلة الحزبية الانتخابية على هذهالمشاريع الوهمية من أجل صوت الناخب فقط.

إن أشكال التهميش والمعاناة والفقر والبطالة والأمية والعزلة ظلت السمات البارزة قبل الزلزال، وأصبحت الآنوقودا لانفجار عدة احتجاجات شعبية لعل أبرزها احتجاجات العطش في دواوير بأوريكة وجماعة أغواطيم بالحوز،ولمزوضية والزاوية النحليةوأداسيل بشيشاوة، واحتجاجات ساكنة سكساوةبأيت حدّو يوسف، هذه المنطقة الغنية بالمعادن النادرة، والتي تعرف أبشع استغلال لعمال المناجم.ولاتزال هذه الاحتجاجات مستمرة منذ سنة 2020 بأمزميز بسبب تدهور الخدمات الصحية بالمركز الصحي المحلي الوحيد والذي أصبحيقدم وصفة واحدة لكل الحالات، وهي أن يطلب من المرضى الذهابإلى مراكش.

بعد الزلزال انفضح الأمر، واتضح زيف الشعارات، وشاهد العالم بأسره تلك البيوت الطينية ذات السقوف الخشبية وقد استوت أرضا، وانتظرت الدولة بمؤسساتها من 8 شتنبر إلى 19 أكتوبر لتعلن مناطق الزلزال منكوبة رغم الدعوات المتكرّرة للمجتمع المدني، الذي كان يؤمن بالتوصيف الأممي الكارثة على أنّها "اضطراب خطير ذو خسائر جسيمة على المستويين المادي والبشري، وبطريقة تتجاوز قدرة الدولة على مجابهتها". وخلال هذه المدة الفاصلة بقي الفضل كلّه عائدا للعنصر البشري المحلي، وللتضامن الشعبي في بدأ عمليات الإغاثة والإنقاذ دون انتظار أحد.

لقد كشف هذا الواقع الاحتجاجي عن تطور الوعي الشعبي بعد الكارثة، وكانت البداية من أمزميز حيث تأسست تنسيقية متضرري الزلزال، واعتمدت أساليب احتجاجية غير مسبوقة؛ مثل إضراب التجار والحرفيين يوم الاثنين 23 أكتوبر، وتنظيم مسيرة شعبية في اليوم الموالي بسبب زيف شعارات دعم المنكوبين، وبسبب الأوضاع المزرية في خدمات الصحة والتعليم التي خصصت لها خيام لم تصمد أمام التساقطات المطرية الأولى. والى جانب تنظيم التنسيقية لعدة وقفات احتجاجية وثقت هذه الأخيرة واقع تخصيص أربع مرافق صحية فقط لكل نطاق يضم 300 خيمة، والنقص الكبير في امدادات الماء الصالح للشرب. وقد عمل مناضلو التنسيقية على إرغام السلطات المحلية على إزالة الأتربة إثر انهيار الجدران المتساقطة لتسهيل الولوجيات، بعد أن بقي على حاله منذأن توقفت عمليات الإنقاذ.

إن الحضور المميز للتنسيقية قد أربك حسابات السلطة المحلية لدرجة أنها حاولت منع قافلة تضامنية نظمها فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بمراكش بشراكة مع الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي استهدفت إيصال امدادات مهمّة لدواوير إمين ثلا وتاملوتوتمزورين.

وبمنطقة تمصلوحت إقليم الحوز كانت مؤسسة الأطلس الكبير قد أشرفت على تدشين منظومة الريّ بالطاقة الشمسية بمشتل أكريش، الذي ينتج نباتات توزّع فيما بعد على المدارس والفلاحين بالجهة قالت إنها هبة من الفيدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيات والطاقات المتجددة، في حين ساهمت الطائفة اليهودية بالمغرب بالقطعة الأرضية التي تحتضن هذا النظام. هذا أحدنماذج الاقتصاد التشاركي أو التضامني أريد به تكريس آليات التطبيع مثل ما حدث في منطقة فاسكا وتمثال الهولوكوست. وهو المشروع الذي يخفي نزع أراضي عرفت باستقرار سكاني قديم وتحفيظها للغير، وتشجيع الزراعات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه وموجهة للتصدير. وبعد الزلزال بدأت احتجاجات الساكنة على شحّ مياه الشرب بنفس قدر الاحتجاج على الإقصاء من التعويض، حيث عرف دوار العطاونة بتمصلوحت احتجاجات عارمة أدّت إلى غلق المنافذ الطرقية بسبب عدم إحصاء الدوار ضمن قائمة المتضررين كليا أو جزئيا،علما أن نفس الساكنة لطالما احتجت على أساليب السلطة المحلية والمنتخبين في التضييق على السكان، ومنح تراخيص استثمارية مضرّة بمصالحهم.

وفي منطقة آسني لطالما عبر السكان المحليين عن امتعاضهم من طرق تسويق المنتوجات المتحصّلة من المنصة التي أسستها المديرية الجهوية للفلاحة الخاصة بتسويق المنتجات المجالية. وقد اعتمدت كمنصة ذات نفع اقتصادي تضامني تضمّ عددا من التعاونيات،وأكثر من 1400 مستفيد من ضمنهم 252 امرأة. هذه المنصة تضررت بشكل كبير بسبب الزلزال ولازالت تنتظر إعادة التأهيل، علما بأن المستفيدين سجّلوا في أكثر من مناسبة التضييق المفروض عليهم من طرف السلطات المحلية والمنتخبين. وتسجّل الملاحظات نفسها على مآلات المشاريع المحلية المعيشية أو التضامنية مثل تربية النحل، أو استخراج زيت الجوز، أو الأعشاب الطبية، أو تربية الماشية حيث تضعف استفادة الفلاح المنتج لصالح لوبي السلطة المتحكّمة في عمليات تسويق المنتوج.

أما في إقليم شيشاوة وبينما كانت الاتصالات جارية مع بعض الفاعلين الجمعويين على مستوى أداسيلوإيمندونيتوتاونغاست ذكر أحد الفاعلين حادثة طريفة ولكنها معبّرة، وقعت أثناء انتقال تجربة الاقتصاد الثالث (التضامني) إلى شيشاوة منتصف التسعينات، حيث كانت ساكنة بوابوطوتولكولت تحتج باستمرار على غياب الماء الصالح للشرب وحرمان أراضي مجموعة من الجماعات من السقي. وكانت إحدى الجمعيات التابعة لأحد البرلمانيين المعمّرين قد توصلت بمنحة يابانية والقدر المالي مثبت بعملة الدولار، فقدم أمين الجمعية تقريرا ماليا حول صرف المنحة، وقال إنها خصصت لشراء شاحنات صهريجيه لنقل الماء، وقدم الحساب بعملة الدرهم دون الحديث عن الفرق في صرف العملة ودون أن يفهم الحاضرون ما يقول. هذه صورة عن انهيار كل اللغط الذي صاحب سنوات ما سمي بالنموذج التنموي، والذي كشف الزلزال عورته وقصوره وتخلّفه، وعدم توفيره لأدنى متطلبات العيش الكريم لساكنة عريضة ترزح تحت الفقر المدقع والفقر المتعدّد الأبعاد.

ولم يكن غريبا،في بداية شهر نونبر،أن يتفجّر احتجاج شعبي عارم انطلق من المثلث الأشد فقرا أسيف المال، أداسيل، إيمندونيت. وانطلقت مسيرة احتجاجية حاشدة على الأقدام آخذة في التكاثر عبر المسالك الجبلية نزولا إلى منطقة مجاط، ثم منها إلى منطقة فروكة قاطعة مسافة 90 كلم. وهناك تشكلت تنسيقية ممثلة لكلّ الدواوير المتضرّرة في أروع مشهد لإبداع أدوات الدفاع الذاتي الجماهيري. هذه المسيرة التي حددت وجهتها الى مقر ولاية جهة مراكش آسفي خلقت أجواء من الحيرة والخوف لدى السلطات، وخلقت أجواء من العزيمة والإصرار لدى الساكنة. وبعد قدوم كاتب عام عمالة شيشاوة واستقبال تمثيلية المتضرّرين أسفرت الحركة الاحتجاجية على إشراك السكان في عمليات الإحصاء وإعادة تقييم اضرار بعض الدواوير.

وللأطلس الكبير عاصمة، مدينة مراكش التي نهبها الفساد وشوّه معالمها التاريخية وتعددت أساليب وحيل النهب والاحتيال، مرة باسم تتمين الموروث الثقافي بمراكش، وتعميم التغطية الصحية على الفنانين والحكواتيين ومروضي الثعابين،وتأهيل ساحة جامع الفنا التي مسخت وتحولت الى أكبر مطعم في العالم. ثم جاء إعلان إعادة تأهيل حي الملاح والمقابر اليهودية والأسواق الشعبية والحارات، وسوّق البرنامج في إطار التطبيع مع الكيان الصهيوني،فنهب المال وساد الإفلات من العقاب وظلت طيور اللقلق فوق المدائن تراقب الوضع باستغراب. ثم جاء برنامج مدينة مراكش حاضرة متجددة الذي لم تنجز منه سوى القبة المرابطية وبعض الممرات في المدينة القديمة. أما الباقي فقد ذهب لإنعاشأغنى الأغنياء الذين تعاقبوا على تدبير الشأن العام دون محاسبة. وعندما تحركت الأرض تحت مدينة مراكش انهارت أولا الأجزاء التي أعيد ترميمها من السور التاريخي القديم، وصمدت الأجزاء غير المرممة، وصمدت صومعة الكتبية ذات التاريخ العريق، وسقطت أحياء ومنازل داخل المدينة القديمة حتى أن المنطقة ظلت إلى اليوم ممنوعة من ولوج الصحافيين أو أخذصورلها. وتعامل ممثلو السلطة المحلية بازدراء كبير مع الساكنة المتضررة، ولجأوا الى أساليب وضع علامات على المنازل إما المتضررة جزئيا أو التي بها شقوق واضحة،وانتشرت أساليب المتاجرة والزبونية في اعتماد معايير الاستفادة من الدعم بمباركة السلطة. بل إن هذه الأخيرة تحثّ السكان المتضررين على الإصلاح دون انتظار الدعم.

كما كشف الزلزال عن تلاعبات خطيرة في البناء سواء بمشاريع السكن الاقتصادي أو السكن الفاخر. وكشف أيضا عن هول الاستغلال البشع الذي يسلط على المناطق الغنية بالمعادن النفيسة مثل دواوير فيلالةوتزاكورت في التراب القروي لمراكش حيث يعيش السكان وسط وديان الصّرف الصحي، ومدرستهم هدمها الزلزال وأطفالهم بالخيام وأرضهم تضم ثروة معدنية هائلة.

لازالت الساكنة بمختلف المناطق المتضررة تنتظر التعويض المؤقت أولا. وثانيا إجراءات سريعة لحماية السكان من الامطار والثلوج والطقس البارد، والكشف المسؤول عن كيفية إعادة الاعمار، وشكل ومدة تراخيص البناء، واعتماد اقتصاد وطني متحرّر يلبي الحاجات الاستهلاكية الضرورية ويلبي الاكتفاء الغذائي الذاتي، وتعميم التعليم المجاني وتشغيل الشباب المهدد بالضياع والتهميش.

أي تعميم للحماية الاجتماعية في ظل اختلالات المنظومة الصحية و تفشي الفساد ؟

ع. الرحيم الهندوف

بعد لاطلاع على فحوى ما سمي بمشروع تعميم الحماية الاجتماعية الذي ما فتئت الأبواق الدعائية للمخزن تطبل له فإننا ترى ضرورة تقديم الآراء والأفكار التالية:

– إن الحماية الاجتماعية حق من حقوق الانسان نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تعتبر جزأ من التشريعات الوطنية طبقا لدستور 2011. هذا الحق الذي ناضلت من أجل إحقاقه الطبقة العاملة عبر العالم منذ القرن 19 والذي قدمت في شأنه تضحيات جسام. والدولة المغربية تأخرت في تمتيع كافة المواطنين المغاربة بهذا الحق منذ الاستقلال السياسي للبلاد.

– إن الطبقة العاملة المغربية خاضت نضالات مريرة وطويلة منذ فترة الاستعمار من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية. فكان أول مكسب حققته سنة 1960 تجلى في قرار حكومة حكومة عبد الله ابراهيم الوطنية الذي أحدث بموجبه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. لكن العمال الزراعيون ظلوا مقصيين من خدمات هذه الصندوق. ولم يرفع جزئيا عنهم هذا التمييز المفضوح إلا في سنة 1982 ولم يستفيدوا من التعويضات العائلية إلى في سنة 2009. كل هذا بعد نضالات مريرة خاضتها هذه الفئة الواسعة من الطبقة العاملة والتي مازالت تعاني من التمييز في الأجر وساعات العمل. والتأمين عن المرض لفائدة الأجراء سواء في القطاع العام أم الخاص لم يتم إقراره إلا في سنة 2005. والتعويض عن فقدان الشغل ابتداء من سنة 2012.

– بعد أكثر من 65 سنة من السياسات المخزنية الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية التي لم تستفد منها إلا حفنة من الرأسماليين والملاكين الكبار، 86 % ممن بلغوا سن التقاعد محرومون من أي معاش. وحتى الأجراء الذين يشكلون 40 % فقط من الساكنة النشيطة والتي لا تتعدى بدورها 47 % من السكان البالغين سن العمل، بسبب ضعف وهشاشة اقتصاد رأسمالي تبعي ريعي ومرتبط بالتساقطات المطرية، فإن 50 % منهم لا يستفيدون من حماية اجتماعية في الواقع رغم أن القانون يمنحهم ذلك، وذلك بسبب عدم أو سوء التصريح بهم لدى الصندوق الوطني ببضمان الاجتماعي وعدم أداء الباطرونا للمساهمات الخاصة بالتأمين الإجباري عن المرض لفائدة هذا الصندوق بما في ذلك مساهمة العمال التي تقطع من أجورهم وتذهب لجيوب الباطرونا عوض الصندوق.

– إن الاختلالات الكبيرة التي تعرفها المنظومة الصحية بسبب ضعف التأطير (العجز في عدد الأطباء والممرضين وسوء توزيعهم بين المناطق والجهات) وضعف التجهيزات في المستشفيات العمومية وكذلك الاختلالات التي يعرفها التأمين الإجباري عن المرض المتمثلة في التمييز بين القطاع العام والخاص (الذي أدى إلى تواجد نظامين للتأمين الإجباري عن المرض عوض واحد يختلفان سواء في نسبة المساهمات أو الخدمات ونسبة التعويض) ، وعدم احترام التعريفة الوطنية المرجعية وعدم ملائمتها للواقع الاقتصادي والاجتماعي، وتفشي الرشوة والفساد و غياب الشفافية (noir) في المصحات الخاصة وفرض شيكات الضمان على المرضى، وعدم التعويض عن بعض الأدوية وعدم إدخال بعض الأمراض ضمن الأمراض الطويلة الأمد أو باهظة التكلفة، وعدم قيام الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بدورها في المراقبة والاستجابة للتظلمات والارتفاع الباهظ لأثمان الأدوية والخدمات الطبية المفروضة من طرف لوبي صناعة الأدوية ومنتجي العلاج إلخ.. تجعل العديد من العمال خاصة ذوي الدخل المحدود لا يستفيدون من التغطية الصحية رغم أن القانون يمنحهم ذلك. فنظام التأمين الإجباري المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حقق فائضا منذ انطلاقه لحدود سنة 2023 فائضا ماليا يفوق 25 مليار درهم

إن تعميم الحماية الاجتماعية على فئات أخرى دون وضع حد لهذه الاختلالات وهذا الفساد ستكون حماية على الورق ليس إلا ؛

– إن اختيار أسلوب قانون إطار حول تعميم الحماية الاجتماعية عوض قانون عادي هو تعبير مكشوف عن نية دولة المخزن في الاستفراد والهيمنة على التشريع في هذا المجال عبر مراسيم تطبيقية الشيئ الذي سيسمح له بفرض سياسة الأمر الواقع وتوجيه الحماية الاجتماعية نحو المصالح التي تخدمه وتخدم فئة الرأسماليين المحظوظين، خارج أي حوار اجتماعي أو نقاش عمومي. ان الحماية الاجتماعية قضية أساسية تهم كافة فئات المجتمع وقواه الحية، وخاصة أن المواطنين مطالبين بالمساهمة في تمويل هذه الحماية وأسلوب القانون الإطار في هذا المجال هو أسلوب يكشف طبيعة المخزن اللاشعبية والاديمقراطية .

إن اختيار أسلوب قانون إطار حول تعميم الحماية الاجتماعية عوض قانون عادي هو تعبير مكشوف عن نية دولة المخزن في الاستفراد والهيمنة على التشريع في هذا المجال عبر مراسيم تطبيقية الشيئ الذي سيسمح له بفرض سياسة الأمر الواقع وتوجيه الحماية الاجتماعية نحو المصالح التي تخدمه وتخدم فئة الرأسماليين المحظوظين، خارج أي حوار اجتماعي أو نقاش عمومي.

– لقد سبق أن نبهنا إلى أن تمويل هذا التعميم سيطرح عدة إشكالات وخير دليل على ذلك هي وضعية الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الذي يدبر التأمين الإجباري عن المرض الخاص بموظفي الدولة المدنيين إذ بلغت مجموع المساهمات لديه حاليا 5.6 مليار درهم (يؤديها مناصفة الموظفون والدولة) لتأمين ساكنة تبلغ حوالي 3 ملايين نسمة. ورغم ذلك فإن هذا الصندوق يعرف عجزا يهدده بالإفلاس. ومقارنة مع ذلك فإن المواطنين الذين تم تحويلهم في نهاية 2022 من نظام الرميد إلى التأمين الإجباري والذين بلغ عددهم 10.2 مليون نسمة من أصل 11 مليون، أدت الدولة عنهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 6.4 مليار خلال سنة 2023 وستؤدي 2 مليار إضافية قبل نهايتها (التقرير التقديمي لمشروع قانون المالية 2024) وهذه الأرقام تجعلنا نتساءل حول ديمومة هذا التأمين الخاص بالفقراء

– فيما يخص المواطنين غير الأجراء انخرط منهم 3.85 مليون من أصل 7 ملايين (60 % فقط) إلى حدود شتنبر 2023 وتأدية مساهماتهم تطرح عدة إشكالات الشسء الذي دفع الحكومة إلى إقتراح مشروع قانون نهاية غشت 2023 يتضمن عدة إجراءات من ضمنها ربط المساعدات والدعم بتسوية الوضعية اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

من ناحية أخرى هل سيكون في مستطاع فئات غير الأجراء المعنية تأدية نفس المساهمة التي يؤديها الأجراء ومشغليهم وهي نسبيا مرتفعة للاستفادة من نفس الخدمات أم سيحدث نظام جديد منفصل تكون فيه الخدمات التي يؤديها أقل من تلك التي يضمنها نظام التأمين الإجباري للأجراء وفي هذه الحالة سيتم تكرار تجربة راميد الفاشلة.

– إن تعدد الصناديق واختلاف المساهمات والخدمات والقوانين والشروط التي تفتح حق الاستفادة تجعلنا أمام عدة تأمينات عن المرض وهذا سيؤدي إلى تأمين خاص بالفقراء وآخر بالطبقة الوسطى والأغنياء.

إن وضع حد لهذا التشتت وتكليف الصندوق المغربي للتأمين الصحي المحدث سنة 2018 والذي لم يفعل لحد الساعة بتدبير تأمين إجباري عن المرض وحيد وموحد ينخرط فيه كل المغاربة هو الكفيل لتحقيق تعميم التأمين الإجباري عن المرض

– إن الحماية الاجتماعية تثير لعاب الرأسمالية لما تعبئه من أموالوحيد ضخمة. فصناديق التقاعد بالمغرب رغم الأزمة التي تعيشها تبلغ ودائعها اليوم أكثر من 300 مليار درهم لا يستفيد منها العمال والموظفون المالكون لهذه الودائع وإنما الرأسمالية عبر ضخ هذه الأموال في الاقتصاد الرأسمالي عبر صندوق الإيداع والتدبير أو البورصة. إن من شأن هذه الودائع لو استثمر جزء فقط منها أن تساهم بشكل كبير في حل أزمة السكن للعمال والموظفين أو في المستشفيات العمومية لتأهيلها وجعلها تستقطب جزءا كبيرا من المصاريف التي يدفعها التأمين الإجباري عن المرض بنظاميه والتي بلغت سنة 2019 أكثر من 9 ملايير درهم ذهب 80 % منها لفائدة القطاع الخاص. إن تجربة إحداث مصحات من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في نهاية السبعينات ممولة من ودائع نظام التقاعد وصندوق التعويضات العائلية تعتبر تجربة جديرة بالاقتداء، حيث أدت خدمات جليلة للعمال في الوقت الذي كانت فيه المستشفيات العمومية تأن تحت وطأة برنامج التقويم الهيكلي. واليوم يراد تفويتها للقطاع بعد أن تم قتلها ببطء لسنوات عبر وقف الاستثمارات فيها بدعوى أن مدونة التغطية الصحية تمنع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كمدبر للتأمين عن المرض من إنتاج العلاج ويتناسوا من يدعون هذا القول أن هذه المصحات مولت من طرف نظام التقاعد وصندوق التعويضات العائلية والقانون لا يمنع ذلك. والدليل على ذلك اقتناء نظام المعاشات المدنية المدبر من طرف الصندوق المغربي للتقاعد خمسة مراكز استشفائية جامعية بمبلغ 4.6 مليار درهم سنة 2019. إن النهوض بالمستشفيات العمومية يعد شرطا ضروريا لنجاح أي تغطية صحية. وفي ظل عجز الدولة في القيام بهذا الدور نظرا لاختيارات الدولة المخزنية في إعطاء الأولويات لقطاعات الأمن والدفاع ودعم مصالح البورجوازية والكومبرادور والملاكين الكبار فإن استثمار ودائع الحماية الاجتماعية في المنظومة الصحية هو الكفيل لإنجاح أي حماية اجتماعية. ومن شأن هذا الاستثمار أن يدر على صناديق الحماية الاجتماعية فوائد مالية تفوق فتلك التي تدرها عليها ودائعها المودعة لدى مؤسسات الدولة أو التي تغامر بها في البورصة.

– إن القانون الإطار حينما يتكلم عن تعميم التعويضات العائلية يقول بتمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويظات من الاستفادة حسب الحالة من تعويضات عن المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية وهي مصطلحات غامضة وغير محددة كما.

17/11/2023

الإعلام المناضل: رهان كبير ووضع هش، فأية استراتيجيات للاستمرار والتوسع؟

تخصص الجريدة ملف هذا العدد لموضوع الإعلام المناضل، وهي مهمة تعتريها مجموعة من الصعوبات لاعتبارات متعلقة أولا بالمفهوم، وثانيا بمحدودية إن لم نقل شبه انعدام وجود دراسات حول الموضوع. ورغم ذلك قررنا في هيئة التحرير مغامرة الخوض فيه ، للمساهمة في إرساء منطلقات للاهتمام بهذا الإعلام ، وإيمانا منا بضرورة دعمه لأنه يشكل أداة نضال جماهيري لالتزامه بالدفاع عن قضايا المظلومين والمحرومين ونصرة القضايا العادلة وحقوق الإنسان والوقوف إلى جانب الطبقات الكادحة ضد الاستغلال المتوحش للرأسمالية ،إضافة إلى ما يمكن أن يساهم به في التوعية بالحقوق، وبحقيقة علاقات الاستغلال الرأسمالي، وخلفيات القرارات السياسية المدعمة لهذا الاستغلال والفساد والاستبداد، والمساهمة أيضا في التطور الثقافي والفكري للجماهير الشعبية. ونظرا للالتباس الذي يمكن أن يطرحه المفهوم، خصصنا المحور الأول لدلالات الإعلام المناضل بعد أن عرجنا على محطات تاريخية للصحافة المغربية لخلق وعي تاريخي بمنعرجات تطورها وفهم الوضع الحالي. ونظرا للتطورات التي تعرفها الساحة الإعلامية الوطنية والعالمية بانتشار وسائط التواصل والإعلام الإلكترونية، فقد خصصنا المحور الثاني لاستكشاف آثار التحول التكنولوجي على الإعلام المناضل. ومن أجل المساهمة، في تقوية ما هو معتبر في عداد الإعلام المناضل داخل الساحة الإعلامية الوطنية، وليلعب دوره في مواجهة التعتيم الذي تمارسه وسائل الإعلام العمومي التي يتحكم فيها النظام المخزني والمنابر الإعلامية التي تدعي الاستقلالية وتمتح من ريع مخزني سمين للسير على سيره في طمس الحقائق، ارتأت الجريدة أن تساهم باقتراح تصورات لأحد أطرها حول استراتيجيات لإعلام مناضل في مواجهة التعتيم والمغالطات الإعلامية المخزنية والممخزنة. نتمنى أن يكون هذه الملف أرضية نقاش متواصل كفيل بدعم الإعلام المناضل الذي يقاوم ويعمل بوسائله المحدودة وبتطوع مناضلين شرفاء للاستمرار في النضال الإعلامي بجانب جماهير شعبنا، وهذه حالة جريدتنا " جريدة النهج الديمقراطي "هذه التي تقاوم ليستمر وجودها في رفوف الأكشاك ومحلات بيع الجرائد، دعما لنضالات شعبنا.

في دلالات الإعلام المناضل

نور اليقين بن سليمان

الإحاطة بموضوع الإعلام المناضل أو معالجته تقتضي وقتا، بمنطق النقاش الشفوي، وتأخذ حيزا واسعا، بالنسبة للصياغة. بمعنى آخر، إن هذه الورقة قد لا تفي الموضوع كامل قدره لعدة اعتبارات. من هنا، إن تناول موضوع الإعلام المناضل تقتضي لزوما ولو التحليق سريعا حول بعض المحطات كإعطاء لمحة عن نشأة الإعلام في المغرب، بدايات ظهور الإعلام المناضل، اهتمامات الإعلام المناضل، تعدد مشارب الإعلام المناضل وما إلى ذلك من المحاور، ولعل أبرزها التوقف على المدارس الحديثة للإعلام.

1 – لمحة عن تاريخ نشأة الإعلام في المغرب:

اتفق جل الباحثين في شأن الصحافة بالمغرب على أن نشأة الصحافة في بلاد المغرب ارتبطت بآداب الرحلة وببروز ما سمي بالفكرة الدستورية وسط النخبة، وساهم في ظهور الصحافة بعض المقيمين العرب وأساسا المنحدرين من لبنان ممن واكبوا واستفادوا من ظهور المطبعة.

حسب باحثين ومؤرخين، إنّ أُولى الجرائد الصّادرة فوق أرض المغرب صدرت في طنجة ابتداء من سنة 1883. وكانت أولى الجرائد الصادرة باللغة العربية بسبتة تحمل عنوان "طنين سبتة"، ويعود عددها الحادي والعشرين إلى تاريخ يوليوز 1883، لكن الثابت هو أن جريدة "المغرب" صدرت أيضا باللغة العربية وفي طنجة بتاريخ 15 ماي 1889. فيما بعد، ظهرت جرائد مكتوبة بالعربية، وكان أبرزها وأطولها عمرا جريدة "السّعادة" منذ بداية سنة 1904 ولم تتوقّف إلا في سنة 1956، وقد انتقد بعض الوطنيين توقفها.

مع توالي السنوات، ظهرت صحف مغربية، اهتمت هي الأخرى بالأدب والسياسة والفكر، وذكر باحثون منها جريدتي "المغرب" و"لسان المغرب"، ولم تسلم الجريدة الأخيرة من المضايقات، بفعل النفوذ الفرنسي وتأثيره على بعض النخب قبل عقد الحماية. ورغم أنها كانت جريدة مدعومة من السلطات في المغرب، فقد تقرر في ماي 1902 منع جريدة "لسان المغرب" بأمر من السلطان عبد الحفيظ، بدعوى أنها تناقش قضايا سياسية وتروج لفكرة الدستور، بل شرعت في نشر فقرات من مشروع دستور مغربي قدمه أعيان وعلماء للسلطان عام 1908، وهو ما اعتبر أنه يمثل خطرا على السلطان.

ويستخلص من معطيات الباحثين السابقة، أن بعض الصحف المغربية تعرضت قبل 1912 إلى مضايقات بسبب المساهمة في نشر الأفكار الدستورية، ونشر الأفكار الإصلاحية الداعية إلى التحديث والنهضة. وقد تبلور هذا الوعي بالفكرة الدستورية وسط النخبة، ونقلته أعمدة الصحف المغربية، وذلك بفعل التأثر السريع بالحركة الدستورية في الإمبراطورية العثمانية، وأيضا بسبب انتشار الأفكار الإصلاحية لرواد النهضة في المشرق العربي، أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبدو، الكواكبي وغيرهم. وذكر أن بعض المتعاونين مع فرنسا هم من حرضوا السلطان على قرار منع صحف حتى لا تزعج الفرنسيين الذين كانوا يحضرون لاستعمار المغرب.

2. الصحافة المغربية في ظل الاستعمار الفرنسي

إبان عهد الاستعمار، تعرضت الصحف المغربية لحصار شديد، وحتى عندما كانت سلطات المحتل ترخص بإصدارها، كانت تتعرّض لعقوبات بالتّوقيف عن الصّدور أو الحكم بغرامات فوق طاقة النّاشرين، وكانت هذه الغرامات تؤدّي إلى التّوقف. ويرى باحثون أنه طيلة 44 سنة من الاحتلال، لم تسمح الظّروف بإصدار الوطنيّين جرائد ناطقة باسمهم إلا لمدّة أقلّ من 15 سنة، وكان بعض هؤلاء، عندما يشتد عليهم الخناق، ينشرون آراءهم في الصّحف الجزائريّة والتّونسيّة، ويستعملونها لنشر أخبار عن أنشطتهم الفكريّة والسياسية.

ويذكر أنّ المنابر الصّحافيّة التي أنشأها الوطنيّون المغاربة كانت بمثابة مختبرات لصياغة برنامجهم السّياسيّ، علما أنّ الوطنيّين لم تسمح لهم الظّروف بنشر صحف ناطقة باسمهم فوق الأرض المغربيّة إلا بعد مرور21 سنة من الحماية، حيث صدرت جريدة "أكسيون دو بوبل" بالفرنسية في اليوم الثّالث من شهر غشت سنة 1933، وكان يشرف عليها محمد حسن الوزاني ورخصتها كانت باسم مواطن فرنسيّ، ثم بعدها أصدر محمد داود في أكتوبر من السنة نفسها مجلة "السلام" التي كانت أوّل صحيفة بالعربية سمح بها في المغرب، فصارت على الفور منبرا ثقافيّا للشّباب الوطنيّ في الشّمال والجنوب، كما تمكّن عبد الخالق الطريس من إصدار جريدة "الحياة" الأسبوعية، بعد ثلاث سنوات من إعلان الجمهورية في إسبانيا، وكانت منبرا للوطنيّين في الشّمال والجنوب. وتصدت صحف صادرة في الشمال مثل "الحرية" و"الريف" و"الوحدة المغربية" لمحاولة إسبانيا احتلال طنجة وضمّها إلى التّراب الإسبانيّ، كما فعلت بسبتة ومليلية.

و بعد صحف كتلة العمل الوطني، التي لم تتجاوز سقف المطالبة بإصلاحات في ظل الحماية، ظهرت في مرحلة موالية مجموعة من الصحف مثل "العلم" التي ستصبح ناطقة باسم حزب الاستقلال، وغطّت مرحلة مهمّة من النّضال من أجل الاستقلال، بدءا من رحلة الملك محمد الخامس إلى طنجة في سنة 1947.

بدورها، لعبت جريدة "الرأي العامّ" الناطقة باسم حزب الشورى والاستقلال، دورا بارزا من حيث مواكبة القضية المغربية وتناول مواضيع جوهرية، على شاكلة الحق في السيادة وتقرير المصير، بالنسبة لمن حرموا منهما بالقوّة، وغطت بدورها وأبرزت مواقف الحزب، من الأوضاع مغاربيا وبالبلاد العربية.

ومن جانبه، أصر الحزب الشيوعي المغربي على إصدار مجموعة من الصحف، مثل الوطن، والمساواة، والأمل، وحياة الشعب. وعبرها نشر مواقفه من مختلف القضايا المحورية المرتبطة بالاستقلال والتحرر.

وقد أدّت العراقيل التي وضعتها إدارة الحماية في وجه الحركة الوطنية وصحافتها، وصحف أخرى، إلى استعمال أساليب اتّصال متنوّعة، أهمّها المنشور السري والاتصال الشّفوي. ومقابل قمع الصحافة الوطنية، شجعت السلطات الاستعمارية ومولت الصحافة الناطقة باسمها والموالية لها ووظفتها لفائدة مشروعها الاستعماري.

3 . الصحافة الحزبية ما بعد إنهاء عقد الحماية...

ظلت الصحافة المغربية في ظل إدارة الاحتلال منشغلة أساسا بقضايا الاستقلال، وبكفاحات الشعوب التواقة للحرية والانعتاق. ولم تخل متابعاتها من إبراز تناقضات وخلافات المرحلة التي ميزت أداء مكونات الحركة الوطنية. ومع قرب بدايات الاستقلال ستحتد الخلافات وستتطور فيما بعد، وانعكس كل ذلك على صحف ومنشورات الصحف الحزبية، وسيتطور الأمر إلى انشقاقات نتج عنها صدور جرائد أخرى عكست توجهات وبرامج مؤسسيها.

وعموما، يمكن القول إن جزءا من الصحافة المغربية لعبت في تلك المرحلة العسيرة دور الصحافة المناضلة في حدود معينة ووفق دقة الظرفية.

خلال السنوات الأولى لمرحلة الاستقلال، انتعشت الصحافة المغربية، مرحليا، بما جاء به قانون الحريات العامة، وأصبحت جرائد المعارضة الوطنية والتقدمية تصدر بانتظام، وخفت نسبيا المضايقات. <<<

التتمة ص 8

تتمة: في دلالات الإعلام المناضل

>>> وأفرزت هذه المرحلة نوعين من الصحف المغربية: صحافة موالية للقصر وبعضها كان يمثل امتدادا لصحافة "ماس" الاستعمارية. وفي هذا السياق، خاضت الصحافة الوطنية، مدعمة بأحزاب المعارضة، في الستينيات من القرن الماضي، معارك متعددة. معركة تكريس الحريات والتقدم وتحسين ظروف عيش الجماهير التي ناضلت من أجل الاستقلال وضحت في سبيله، ثم معركة ضد استمرار الصحافة الفرنسية الاستعمارية، التي واصلت الصدور بعد نيل الاستقلال، وكانت ممثلة أساسا فيما يعرف ب "صحافة ماس" التي وظفت لضرب ومعاداة المعارضة ورموزها وصحافتها.

لقد ذاقت الصحافة المناضلة الأمرين في مرحلة الستينيات، وبقدر اتساع مساحة التنافر والتصادم والتناقض بين مكونات المعارضة والقصر، بقدر ما ازدادت حملات المضايقات وقمع الصحافة. وهكذا عانت صحف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والعلم والكفاح الوطني والمكافح والتحرير والطليعة، وغيرها من الجرائد، من مختلف شتى المضايقات على مستوى الطبع والتوزيع والنقل والإعلانات، وتطور الأمر إلى مداهمة المطابع وتدمير آلات الطبع والمنع من الصدور. واشتدت أساليب التضييق على الصحف المناضلة مع اشتداد الصراع بين القصر والمعارضة....

في خضم هذا الصراع، اصطفت صحف المعارضة، وتوحدت من أجل تأسيس إطار النقابة الوطنية للصحافة المغربية منذ 1962، وتمحور دورها في البداية حول مسألة الدفاع عن حرية الرأي والتعبير. وبالإضافة إلى أساليب التضييق المذكورة، عاد من جديد سيف الرقابة على الصحف في بداية السبعينات. لقد أضحت صحف المعارضة تعاني الأمرين مع عودة الرقابة ومقصها ومن سلطة الرقيب اللامحدودة. لقد كانت صحف المعارضة مجبرة على طبع نسخ محدودة، تسلم للقائد الذي يضعها بين يدي المكلف بالرقابة على مستوى العمالة أو الولاية. وكانت تدوم عملية المراقبة ما بين ساعتين وثلاث ساعات من الانتظار، وفي أحسن الظروف كانت الصحف تعاني من تأخير مسلسل الطبع والتوزيع والنقل، مما يؤثر على رواجها وبيعها...

مع نشأة مجموعات اليسار الجديد، تعزز مشهد الإعلام المناضل بتجارب إعلامية متميزة. ففي إطار تطوير العمل العلني ونشر الفكر التقدمي ساهم مناضلو "إلى الأمام" و " 23 مارس" وفعاليات يسارية وتقدمية ونقابية في تأسيس تجارب صحفية بإصدار بعض المنابر، على فترات مختلفة، من بينها أنفاس، لامواليف، 23 مارس، أنوال، المنظمة، 8 مارس، مجلة المقدمة، الأفق، "إلى الأمام" التي واصلت الصدور في الخارج، النهج الديمقراطي، فضلا عن عناوين منابر أمازيغية كالعالم الأمازيغي....

وإثر احتدام الصراع بين الحكم ومكونات المعارضة وقوى اليسار، طال مسلسل القمع والمضايقات مختلف الصحف المناضلة. ومع بداية ما سمي في أدبيات بعض أحزاب الصف الديمقراطي بالمسلسل الديمقراطي، توقف سيف الرقابة المباشرة التي تحولت ل "مراقبة ذاتية " وتزامن ذلك مع تجنيد الأحزاب للدفاع عن قضية الصحراء ومع الإعلان عن تنظيم انتخابات جماعية وتشريعية. و مع مطلع الثمانينيات و عودة الاحتجاجات الجماهيرية للساحة، و وقوع انتفاضات شعبية بالدار البيضاء و في مدن أخرى بالشمال و مراكش و فاس، عادت آلة القمع لعادتها مستهدفة الصحافة بالتوقيف والمنع و شتى المضايقات، كمنع المحرر وتوقيف البيان وليبراسيون، وتسلط الرقابة من جديد التي فرضت على البيان بعد استئناف صدورها.

وأدت أسباب أخرى مختلفة إلى خنق تجارب إعلامية خاصة، وبعضها اختفى مضطرا عن المشهد الإعلامي.

في مرحلة لاحقة، أصبحت الصحافة عموما تستفيد من برامج الدعم المتعدد الأشكال، وبشكل متفاوت، كما استفادت من الإعلانات الإدارية ومن حصص إشهارية، فضلا عن دعم في مناسبات خاصة.

4. تراجع الصحافة ومد الإعلام المناضل

وبفضل مهنيتها، ومواقفها المنبثقة من هموم وتطلعات الجماهير، تمكنت العديد من الصحف المناضلة من التحول لصحافة واسعة الانتشار بجلب فئات مهمة من القراء بشكل متزايد ومستمر، كما هو حال المحرر والاتحاد الاشتراكي فيما بعد. وأفلحت صحف أخرى من اكتساب احترام ولو أنها ظلت محدودة الانتشار كما هو الشأن بالنسبة للبيان وأنوال مثلا؛ بيد أن هذه المرحلة سوف لن تعمر طويلا. وما ينبغي الإشارة إليه، هو أن جريدة النهج الديمقراطي ظلت، ومنذ سنوات، محافظة على مواعيد صدورها رغم الصعاب.

ففي وقت تمتعت فيه الصحافة بدعم عمومي متزايد، وتوفرت لديها شروط الإقلاع، وهي مهمة ولو أنها غير كافية، شهدت الصحافة عموما تراجعا مثيرا، فسره البعض تفسيرا سطحيا ليس إلا. نعم لقد تزامن هذا التراجع مع بداية ظهور الشبكة العنكبوتية وما حملته من أصناف إعلام بديل شمل الصحافة الرقمية. ورغم أهمية هذا المعطى، لا يمكن حصر تراجع الصحافة في هذا الزاوية. لذا ينبغي البحث عن عوامل أخرى أثرت في تدني نسبة المقروئية أولا، وساهمت بشكل كبير في تراجع الصحافة ومنها الصحافة المناضلة، بل إن هذا التراجع طرحت حوله أسئلة بخصوص مصداقيتها. وهذا الأمر حصل أيضا في دول متقدمة ويعالج بطريقة مغايرة طبعا.

مغربيا تجلى تراجع الصحافة والصحف، بما فيها المناضلة التي كانت أكثر انتشارا، في تراجع عدد القراء وفي تقلص المبيعات بشكل مخيف، كما تقلص عدد الصحف والمجلات الورقية، وبات معدل رقم مبيعات مجموع الصحف لا يتجاوز سقف ثلاثين ألف نسخة يوميا، وكان هذا الرقم تبيعه جريدة واحدة متوسطة الانتشار في عهد سابق، لما تجاوزت مبيعات الصحف أحيانا ثلاثة مائة ألف نسخة يوميا. وكان هذا الرقم ينعت بالضعيف، مقارنة مع مبيعات دول قريبة من المغرب. وبسبب هذا التراجع المخيف، اختفى الأثر لمكتب التحقق من انتشار الصحف المغربية، الذي كان ينشر إحصائيات حول مبيعات الصحف والمجلات...

5. الصحافة والنضال ...أي علاقة؟

قبل مواصلة محاولة ملامسة أسباب هذا التراجع، أود الإشارة إلى معنى الإعلام المناضل وماذا نعني بالصحفي المناضل؟ وإلى العلاقة بين النضال والصحافة الذي أصبح من المواضيع المطروحة للنقاش.

لقد ارتبطت الصحافة المناضلة بالالتزام إلى جانب المظلومين والمحرومين، ونقل همومهم وتطلعاتهم. إنها منبر من لا منبر له. وارتبط عمل الصحفي المناضل بالانحياز التام لنصرة القضايا العادلة ولحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا. مثل هذه القضايا لا يقبل التشكيك فيها أو تجاهلها أو طمسها من طرف الصحفي.

إن عملية نقل الحقيقة، والتقيد بقواعد وأخلاقيات المهنة، لا ينبغي أن يؤديا إلى تحييد الصحافة أو تحويلها إلى أبواق لأنظمة ولتكتلات، بدعوى الالتزام بما يسمى الموضوعية والحياد.

في دول متقدمة، والولايات المتحدة الأمريكية منها، عاد النقاش يدور حول إشكالية العلاقة بين الصحافة والنضال، في ضوء أحداث وحراكات، حيث برز فيها بعض الصحفيين والصحفيات إلى نشطاء ومناضلين ضد القمع، ضد العنصرية، ضد قمع الاحتجاجات وضد القيود المفروضة على حرية التعبير وتعدد الآراء. وبما أن القواسم المشتركة بين النضال والصحافة قائمة ومتعددة، والخطوط الفاصلة واضحة وتحتاج إلى حس مهني رفيع، فقد ظهرت من خلال النقاشات، السائدة عالميا، ثلاثة توجهات أو مدارس. هناك من يرفض أي علاقة بين الصحافة والنضال، وهناك من يقر بوجود علاقة بينهما، ويعتبر أن الصحافة هي شكل من أشكال النضال ضد الظلم والفساد. ويرى الاتجاه الثالث وجود مساحات مشتركة بين النضال والصحافة. وسط هذا الاختلاف هناك إجماع على التقيد بقواعد وبأخلاقيات المهنة.

استكمالا لهذا النقاش، يلاحظ أن الصحافة المناضلة تأثرت وتراجعت ليس بسبب عوامل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أو ما يسمى بالإعلام البديل الذي يدوس على قواعد المهنة وآدابها. التراجع مرده أيضا يعود إلى تراجع التقيد بالمهنية والترويض الخلاق لأجناسها. الرهان كل الرهان هو على الخبر وعلى التحليل الإخباري وعلى التعليق وعلى التحقيق وعلى باقي الأجناس. فأين نحن، مثلا، من التحقيق وصحافة التحقيق؟ هناك ندوات حول صحافة التحقيق، وهناك منح ودعم وتمويل من أجل تشجيع صحافة التحقيق، لكن في الواقع لا وجود لها. وأين نحن، مثلا، من الأخبار التي تتطلب النبش والبحث وليس انتظار الأخبار الجاهزة؟ وأين نحن من صحافة الرأي التي تحترم القواعد؟ وأين نحن من الموارد البشرية الكفأة والكافية والمنتشرة في مختلف الجهات؟

والشيء بالشيء يذكر، لماذا رصدت الدولة أموالا عمومية لفائدة الصحافة؟ في العرف، يقدم الدعم العمومي لتطوير المنتوج وجعله قادرا على الجذب والمنافسة؟ والحالة هذه، لماذا تتراجع الصحافة، ومنها الإعلام المناضل، في عز استمرار الدعم العمومي بل في وقت تضاعف فيه الدعم العمومي؟ أكثر من هذا، هناك فئات من صحافيي الإعلام الحزبي والصحافة الخاصة أصبحوا يتقاضون نسبة من أجورهم من الدولة. فأين الاستقلالية؟ وهل هذا " الدعم" خدم وطور أداء الصحافة فعل عمليات تجويدها؟

الحديث قد يطول بخصوص هذا المحور، لكن كخلاصة، إن المغرب ورهانات شعبه في حاجة ماسة، وبشكل مستعجل، إلى صحافة مناضلة، مقيدة بقواعد المهنة وأخلاقياتها، وقادرة على كسب الرهان المالي واللوجستيكي والبشري، والمستوفية لشرط تكريس تسيير وتدبير آخر، يحترم قواعد الحوكمة وآليات ربط المسؤولية بالمحاسبة حول المردودية، بما فيها مردودية ونتائج الدعم الذي تتلقاه ما يسمى بالمقاولة الصحفية.

المراجع:

1. دراسة للفقيد العربي المساري.
2. محاضرة للراحل علي يعتة حول الصحافة الديمقراطية.
3. بحث للأستاذ لعبد الله أموش.
4. تقرير للباحث في الاتصال أيوب الريمي.

في الصراع الطبقي والإعلام المناضل

إ . حفيظ

تعتمد الدولة الرأسمالية كمؤسسة سياسية معبرة عن مصالح الطبقة الحاكمة منذ نشأتها على أدوات للسيطرة الإيديولوجية والسياسية والقمعية لتأبيد سيطرتها وإعادة إنتاج وإخفاء هذه السيطرة،خصوصا بعد ظهور نقيضها الطبقي العمالي والاشتراكي والشيوعي، وذلك عبر تزييف الوعي الجماهيري عبر المدرسة والبرامج المدروسة والقانون وكل أدوات القمع الأيديولوجي.

ويعتبر الإعلام إحدى هذه الأدوات التيأنتجها العصر الليبرالي والثورات الشعبية للقرن 19 والتي انبنتعلى بعض المبادئ العامة الجذابة والمطلوبة والمعقولة:

×الحق في المعلومة للشعب؛

×حرية الرأي والتعبير.

لقد كانت الصحافة المكتوبة هي السائدة منذ اكتشاف المطبعة...وكانت الصحافة يخترقها الصراع الطبقي بين الجرائد التي تعكس الفكر الرأسمالي البورجوازي الذي تحول في العصر الامبريالي إلى فكر مضلل بنسبة كبيرة،

والجرائد التي تعكس الفكر النقدي الاشتراكي خصوصا.

لقد طورت البورجوازيات المالية إعلامها خلال الازمات الكبرى (الأزمة الاقتصادية - الحروب - الثورات...) لضمان استمراريتها في السلطةعبر استعمال المؤسسات العلمية وتحويل الإعلام إلى موضوع للاشتغال العلمي والأكاديمي، وتخريج متخصصين في الطبع و النسخ والصورة والإخراج والكتابة الصحفية والتوزيع والاشهار والترفيه وفتح النقاشات العمومية حول قضايا الساعة ...، ونشأت لهذا الغرض مؤسسات إعلامية، وشركات عملاقة، ووكالات للأنباء عالمية وجهوية غاية في التعقيد للتسويق الإعلامي، لها مصادر تمويلها الرأسمالية "المستقلة" عن الدولة ، ولها تأثير كبير على مصادر القرار كذلك في الدولة و خارجها.

كما أصبح الإعلام والتواصل ركنا مهما من أركان جميع المؤسسات، في الدولة والحكومات ومؤسساتها السياسية والأيديولوجية والثقافية والعسكرية والأمنية والديبلوماسية، للترويج لأهدافها وللتأثير على "الرأي العام" بل أصبحت "صناعة الرأي العام" عبارة راجعة.وأصبح الإعلام والكلمة والصورة والقيم الرمزية موضوعاللاستثمار الرأسمالي المالي الضخم ولشركاته.

وأمام هذا الغول المؤسساتي الإعلامي المهيمن، والوسائل الضخمة التي يتوفر عليها: المالية واللوجستيكية، والأطر، ومعاهد التكوين المتخصصة، والتقنيات العالية التطور، أصبحتأغلب وسائل الإعلام النافذة تحت سلطة المؤسسات والشركات الرأسمالية الاحتكارية العابرة للقارات، ولها تأثير واسع على الجمهور العالمي.

لقد أدى انتشار وسائط التواصل الاجتماعي إلى حدوث ثورة في الرؤية للإعلام من جهتين:

×الأولى ظهور فاعلين جدد خارج دائرة المؤسسات الاحتكارية التقليدية والعمل على منافستها ؛

×ثانيا دخول الإعلام "المواطن" على الخط، بحيث يمكن لكل مواطن أن ينشر ويكتب ويعلق بجميع الوسائط، بالصوت والصورة والكلمة،وفتحت أمامه فضاءات مغرية لتثمين عمله الإعلامي، بل وأصبح بإمكاناته البسيطة وبمهارات متواضعة قادرا على أن ينشئ فضاءات وقنوات يروج فيها لأفكاره تحت مظلةأسماء مؤسسات وشركات تواصلية رقمية كبيرة وضخمة (اليوتوب-الفيسبوك- تويتر- تيك توك - تلغرام -أنسطاغرام...) وغيرها كثير ووراءها رأسمال مالي ضخم وقوى وأفراد مؤثرين.

لكن رغم كل مظاهر الطفرة الإعلامية وما أتاحته من مساحات حرة ومن قدرة على الوصول إلى المعلومة، لم تكن متوفرة قبل 30 سنة، إلا أن الإعلام المؤثر لا يزال يخضع لقواعد الرأسمالية والربح،حيث تحتكر كبريات الشركات الإعلامية الرأسمالية سلطة المعلومة وسلطة توجيه/ أو تضليل"الرأي العام"داخل الدول وعلى الصعيد الدولي. وأصبحت هذه الوسائط التقنية الحديثة خطيرة لكونها تتوفر على سيل هائل من المعلومات حول المواطنين بما فيها المعلومات الشخصية التي يمكن توظيفها للتجسس ولتوجيه الناس والتحكم في حياتهم وأذواقهموقيمهم وإخضاعهم في النهاية لإمبراطورية رأس المال واستراتيجياته.

فهل هناك إعلام بديل مضاد ينشر الفكر النقدي للرأسمالية ومؤسساتها وأيديولوجيتها، ويجعل البديل الإعلامي يلعب دور الندية في ساحات الصراع عن المعلومة والأفكار وتوزيعها ونقض ونقد الأفكار السائدة.

إن مرحلة الحروب هي المرحلة التي يصل فيها الإعلام إلى مستويات مهمة من التناقض والصراع للتأثير على الرأي العام، فالحرب العالمية الثانية (1939-1945) و"الحرب الباردة "(1945-1990) بين المعسكرين الرأسمالي والمعسكرالاشتراكي، سقوط جدار برلين وغيرها ...وصل فيها الصراع في حقل الدعاية والاعلام والتضليل وفضح التضليل إلى أوجه، وأصبح صناعة قائمة الذات تشتغل على علوم وفنون التأثير على "الرأي العام" إما تنويرا أو تضليلا.

إن الإعلام البديل لا يمكن إلا أن يكون إعلاما تقدميا منحازا للحقيقة وللمهنية الإعلامية وللتحقيقات وللتحاليل التي تخدم فضح الآلة الإعلامية الرأسمالية والامبريالية والرجعية،وفضح زيف موادها وتحاليلها والخلفيات والأجندات التي تخدمها أو تحركها،واستثمار التقدم التكنولوجي كذلك لهذه المهمة والتطوير المستمر للإعلام البديل، وتكوين الأطر المتخصصة والمتمكنة في الميدان.

كما أن العديد من الأحداث السياسية العالمية في الثلاث عقود الأخيرة لعب فيها التضليل الإعلامي الإمبريالي دورا مهما في خداع "الرأي العام"الدولي، منها اختلاق وصناعة مبررات وأكاذيب كبرى سمحتبالاحتلال العسكري للعراق وأفغانستان وسوريا وليبيا،وتشويه الصراع في فلسطين والشرق الأوسط، وتبرير الحصار على بعض الدول ككوبا وكوريا الشمالية وإيران ...

كما أن الصراع الإعلامي الذي يغطي الحرب في أوكرانيا أو النضالات السياسية التي تواجه التواجد الامبريالي الفرنسي في غرب القارة الأفريقية، أو غيرها من الأحداث المهمة، أو الصراعات الانتخابية في بلدان الغرب الرأسمالي وكذلك في البلدان التبعية أو المتخلفة، بل وصل الأمر إلى تضليل "الرأي العام" والسكوت على العديد من الحقائق/ الجرائم خلال وباء كوفيد...كلها قضايا وأحداث يلعب فيها الاعلام دورا مهما وخبيثا وملوثا للتحكم في مجرى الأمور السياسية والعسكرية والاقتصادية ولحماية مصالح التحكم الرأسمالي العالمي.

لقد كان النضال ضد زيف الحقائق وضد احتكار التحكم في المعلومة ورواجها ومن أجل الحق في وصول المعلومات والأفكار النقيضة للرأسمالية إلى الجماهير موضوع نضال وصراع طويل، إنه نفس الصراع في المجتمع بين البديل التقدمي السياسي والإعلامي وآلة التضليل الطبقي.

لقد سمح التطور التكنولوجي والعلمي بتوفير مساحات مهمة للإعلام البديل رغم الطابع المسيطر للرأسمالية، فأصبح دور بعض وسائل الإعلام وبعض المثقفين هو فضح تزييف الوقائع والحقائق وتفكيك الخطاب السائد والسلط المتحكمة فيه، وتنوير الرأي العام (دور أسانج، وتعميم وثائق ويكيليكس...).

ولعل الحدث الأخير لعملية المقاومة الوطنية الفلسطينية الموحدة ودور حماس المعروف في عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 ليعتبر امتحانا حقيقيا في كشف ودراسة التضليل الإعلامي الامبريالي والصهيوني الضخم خصوصا في شهر أكتوبر 2023 ، والذي قلب كل الحقائق وحاول تصوير عملية المقاومة من منطلق الشيطنة للمقاومة الفلسطينية واتهامها ب"الإرهاب" في وجه "الكيان البريء المدني الآمن " الذي "من حقه الدفاع عن النفس بجميع الوسائل" أمام الوحش والشيطان الفلسطيني في غزة ، لقد انخرطت في هذه الحملة كبريات وسائل الاعلام الامبريالية في الغرب الرأسمالي وتوابعه بكل صلافة في تأييد جرائم التطهير العرقي بغزة وبفلسطين عامة.

إن الإعلام البديل لا يمكن إلا أن يكون إعلاما تقدميا منحازا للحقيقة وللمهنية الإعلامية وللتحقيقات وللتحاليل التي تخدم فضح الآلة الإعلامية الرأسمالية والامبريالية والرجعية،وفضح زيف موادها وتحاليلها والخلفيات والأجندات التي تخدمها أو تحركها،واستثمار التقدم التكنولوجي كذلك لهذه المهمة والتطوير المستمر للإعلام البديل، وتكوين الأطر المتخصصة والمتمكنة في الميدان.

لقد لعب الإعلام المكتوب دوره المهم في الصراع الطبقي، وتعتبر الجريدة المركزية في الأدبيات الماركسية أداة رئيسية في توجيه الجماهير وتنويرها وتقديم البوصلة الفكرية في الصراع الدائر، كما كان للمجلات الملتزمة ودور النشر دورا مهما في الصراع الفكري والأيديولوجي في الساحة الدولية،كما لعبت الإذاعة والتلفزة دورا كبيرا أيضا.

لكن العقدين الأخيرين خصوصا فسحا المجال لأدوات جديدة في المجال الإعلامي، كالمواقع الالكترونية والإعلام الالكتروني، وأصبح الصراع على أشده بين إرادة احتكار توجيه الإعلام الإلكتروني وإرادة "دمقرطته"،بحيث يصبح مجالا حرا غير محتكر من طرف كبريات الشركات الإعلامية والمؤسسات المالية المهيمنة .

إن الإعلام البديل يجب أن يتأسس على أرضية ميثاق تحرير ومبادئ موجهة؛ تجعل منه إعلاما قادرا على الفضح والتعرية لعمليات التضليل للمؤسسات الإعلامية التي أصبح وضعها وقيمتها يتراجع خصوصا بعد أن تم ربط الحقيقة والمصداقية بالمؤسسة الإعلامية الرأسمالية المرجع وليس بالواقع؛ مما جعل هذا الإعلام يحظى بقيمة وهمية يشبهها بعض المختصين بوضعية الدولار في السوق الدولية منذ اتفاقية بريتن وودز حيث يحظى بقيمة وهمية وغير واقعية لا تعكس القيمة الحقيقية للقوة الاقتصادية للو.م.أفي عالم اليوم .

إن إعلاما تقدميا وشيوعيا تحليليا منحازا إلى الطبقة العاملة وعموم الجماهير وإلى قوى وحركات التحرر الوطني وإلى الحقيقة يعتبر ضرورة أساسية لكشف الضباب الذي تحدثه أكاذيب ومغالطات أغلب المؤسسات الإعلامية المهيمنة، وهو أداة من أدوات الصراع الطبقي على الصعيد المحلي والكوني ويحتاج إلى قواعد ارتكازية قوية للتنوير ومواجهة التضليل السائد ولجعله صوت من لا صوت لهفي عالم سيطرة الرأسمال.

2023-11-20

التطور النوعي للإعلام المناضل في ضوء التحول التكنولوجي للإعلام والاتصال: مظاهره وحدوده

عبدالواحد ناجم

في البدء لابد من الملاحظة بأن الموضوع شاسع ومتشعب، والحيز المتاح لا يمَكِّنُ من تناوله بشكل شامل وسنكتفي بما هو مفيد للقارئ في المرحلة العصيبة التي نمر بها حاليا.

يقترن الاعلام بالنضال منذ أبد بعيد عند المنظمات الثورية والتقدمية عبر العالم، وتعزز ذلك مؤخرا بشكل كبير في أوساط الشباب، بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. ويظهر الدور الفعال الذي يلعبه هذا الاعلام وخاصة الإلكتروني منه في فترات الأزمات الاجتماعية والصحية والبيئة وفي أوقات الحروب العدوانية.

ولأن المقاومة فعل طبيعي متأصل لدي المناضلين المخلصين للقضايا العادلة حاملي مشروع الاستنهاض والكفاح من أجل استعادة الحقوق المسلوبة، فلا يمكن للإعلام المناضل إلا أن يكون معادلاً موضوعياً ماثلاً للانحياز للمضطهدين والمسحوقين والمحرومين.

الإعلام الإلكتروني الجديد المناضل: مهامه وتحدياته

من الواجب التشديد على أن التطوير والابتكار التكنولوجي عامة وفي جانبه الإعلامي والإعلاني/الدعائي، رغم كونه يلبي بعض الحاجيات المرتبطة بالتقدم الذي تعرفه البشرية عبر مسيرها، فهو يخضع في مجمله بالضرورة لمصالح وحاجة الرأسمال في التوسع ويساهم في فك الأزمات التي يمر بها نمط الإنتاج الرأسمالي دوريا، ليخرج من المأزق ويمدد أمد الاستغلال والهيمنة، في المجالات العسكرية/الاستخباراتية والاستهلاكية...حيث يعتبر الاقتصاد الرقمي رافعة في تطوير نمو الرأسمال العالمي منذ أواخر القرن الماضي، وقد شكلت نسبة الصناعات والمنتوجات المعلوماتية نسبة مهمة في تراكم الأرباح، ووفقا لأحدث التقديرات، فإن حجم سوق التحول الرقمي العالمي متوقع له أن ينمو بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 21.1٪ حتى العام 2027، ليصل إلى نحو 1.55 تريليون دولار مقارنة بـ 594.5 مليار دولار في العام 2022. فقطاع تكنولوجيا المعلومات عرف نموا غير مسبوق خاصة خلال وبعد أزمة كورونا.

والتطور المضطرد في مجال البحث العلمي ينعكس بشكل مباشر على التواصل والإعلام وخاصة الإليكتروني منه، الذي يعيش مرحلة الذروة في مسار تطوره.

كما أن صناعة المحتوى الرقمي أصبحت من إحدى الميادين التي تحظى بالأولوية القصوى للفاعلين السياسيين عالميا، وتشكل أداة مؤثرة في عملية خوض الصراعات الفكرية والإيديولوجية والسياسية والنزاعات المسلحة...

لذا فالإعلام المناضل في جانبه الالكتروني مطالب بمواكبة التطورات المتجددة بشكل دائم، في حدود الإمكانيات، في ظل التقنيات والبرمجيات التي تحد من انتشار المحتويات والمضامين ذات المصداقية، والفكر المقاوم والمناهض للامبريالية والصهيونية والرجعية. وقد برز هذا التضييق بشكل مفضوح خلال العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني إثر ملحمة "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023، حيث عمدت جل منصات التواصل (Google – Meta – Yahh ...)،المملوكة في غالبيتها للكارتيلات المالية المتصهينة، إلى محاولة حجب أي محتوى يكشف حقيقة الكيان الفاشي المجرم وأوليائه.

وقد استخدمت في هذا الغرض البرمجيات الموجهة للربوتات من أجل التعرف على بعض الرموز والكلمات ليتم الحجب الأوتوماتيكي للمحتوى الذي يتضمنها. وكذلك توجيه خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تتشكل من مجموعة القواعد والعلامات التي تقوم بترتيب المحتوي على منصات التواصل الاجتماعي.

وكرد فعل على هذا السلوك التعسفي غير المهني والمنحاز، تم ابكار أساليب إبداعية من طرف الفاعلين بالإعلام المقاوم، وتم إنتاج رموز وكلمات يستحيل على البرمجيات اكتشافها. مع الدعاية لهجرة بعض المنصات المفضوحة كفايسبوك وأنسطغرام وواتساب... إلى منصات بديلة مثل تيك توك وتيليغرام...

المشاريع المستقبلية في التكنولوجي تتطلب المواكبة

الإعلام الإلكتروني والسمعي البصري التقليدي يواجه تحديات كبرى أمام الصراع/التنافس بين القوى في مجال البحث العلمي للسيطرة على الميدان التكنولوجي والبيانات المرتبطة بالسلوكيات والمعطيات الشخصية والاجتماعية المتبادلة بين القوى والأشخاص لاستثمارها، وبالتالي الترويج للقيم والإيديولجيات المرغوبة من كل طرف يستحوذ على قاعدة البيانات ووسائل الاعلام والتواصل السريع، والذكاء الاصطناعي يوفر إمكانية كبيرة لذلك.

حيث يهدف الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية إلى تحديد ما يحتاجه الأشخاص أو كيف يتصرفون في بيئة معيّنة، مما يعني أنّ مصممي (UX) يمكنهم صنع منتجات أكثر سهولة في الاستخدام والاستهلاك.

فمن خلال استخدام الخوارزميات المبرمجة لإنشاء مخططات تدفق بناءً على الأنماط والبيانات التي تمّ تغذيتها مسبقاً، يمكن للمصممين استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المستغل بسرعة فائقة.

ويتيح ذلك لمصممي (UX) فهم احتياجات المستعمل بشكل دقيق؛ وبالتالي يمكنهم التوجيه والتأثير على سلوكه أكثر. وتساعد الخوارزميات المصممين على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات من قنوات متعددة، وتتيح لهم امكانيات التأثير المباشر على الكثير من المستويات.

ويعد الجيل الخامس من التكنولوجيا اللاسلكية، أو 5G، بدوره بمثابة تطور كبير مقارنة بالأجيال السابقة. فتقنية 5G أحدثت ثورة في العديد من المجالات الصناعية والاعلامية، والطريقة التي تعمل بها المؤسسات المتنوعة بفعل الاتصال عالي السرعة وزمن الوصول الضيق والقدرة على الاتصال بمختلف الأجهزة. وسوف يكون له تأثير كبير على الواقع الافتراضي (VR) والإنترنت...

خلاصة:

يواجه الإعلام الالكتروني المناضل تحديات كبرى في مجابهة آلة الغطرسة للإمبرياليات الغربية وامكانياتها الهائلة، مقابل الامكانيات المتواضعة للمناضلين، غير أن الالتزام والصمود والابتكار والمواكبة التي تميزهم كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة.

وبالمزيد من نكران الذات والتضحيات تصنع المعجزات، مع ضرورة التمكن العلمي من التقنيات والأجهزة المبتكرة ومتابعة المستجدات في المجالات المرتبطة بالتورات الرقمية.

فالمناضل الذي يتميز بالمصداقية، يثير الكثير من الأسئلة عما يجري من حوله، ويتحكم في عمله بتفكيره العلمي وأدواته التحليلية وليس بالعاطفة المرحلية. يعلم أن الضريبة قد تكون غالية، لأن العدو/الخصم لا يتهاون في استعمال أي سلاح بحوزته ضد كل من يقف أمام مشروعه ومصالحه، مستعدا ليضرب بالحائط كل القوانين والمواثيق الدولية التي يتبجحون ليل نهار بالدفاع عنها في المنتديات وأمام الكاميرات.

ولنا في نموذج ممارسات الأنظمة الاستبدادية في مواجهة الاعلاميين والمدونين في وسائط التواصل الاجتماعي، بالاعتقالات والمحاكمات الصورية والنفي وحتى الاغتيالات، خير دليل على ذلك، والنظام المخزني عندنا لا يشذ عن القاعدة، فالعديد من الصحفيين والاعلاميين والمدونين يقبعون وراء القضبان بسبب نشرهم لآرائهم ومواقفهم (عمر الراضي، سليمان الريسوني...)، والعديد منهم بالمنافي.

أما النموذج الدموي للكيان الصهيوني مجسد أمامنا في عدوانه الأخير فهو صارخ ومقرف، حيث لم يكتف بقطع الاتصالات والأنترنيت على قطاع غزة للتستر على جرائمه الوحشية الفائقة البشاعة، بل عمد إلى الإعدامات المباشرة في حق العشرات من الصحفيين والاعلاميين والمدونين، كما انتقم من الكثير منهم باستهداف أسرهم وعائلاتهم، في مجازر جماعية بقصفات صاروخية استهدفت بيوتهم، راح ضحيتها أبناؤهم وأباؤهم وزوجاتهم....●

"طوفان التحرير".. المستحيل غدا ممكنًا!

د. وسام الفقعاوي

"الاستعمار تلميذٌ غبي" جملة قالها القائد الفيتنامي فو نغوين جياب في خطاب له خلال زيارته للجزائر، وهي تُكثف قناعته وحصيلة تجربته العسكرية الغوارية التي مفادها أن مقولات التفوق وحدها، لا تُحسم على مستوى الاحصائيات والأفراد والعتاد، بل في ميدان المعركة، لأن الذكاء في الأخير هو الذي ينتصر على منطق القوة. هذا التأكيد على حتمية النصر، أتى رغم أن توازن القوى وقتها في ميدان المعركة؛ كان في صالح الجيشين الفرنسي والأميركي، لكن استطاعت مقاومة شعبية بقيادة ثورية أن تهزمهم؛ هزيمة ساحقة. ذات المقاربة، تصلُح لأن نضعها قيد النقاش، في الفتح/النصر الكبير الذي جرى يوم السابع من أكتوبر "طوفان الأقصى".

"الجيش الذي لا يقهر": انهيار الذاتية الصهيونية

خلال دقائق معدودة ودون معارك جدية، يُفترض أنه مجهز لها، كقوات وأفراد وتدريبات ولوجستيات واستخبارات؛ انهار أقوى جيش في المنطقة، ولم يصمد أمام تكتيكات المقاومة الشعبية التي لم يخطّها أبرع قادة حركات التحرر في العالم: جياب وماوتسي تونغ وهوشي منه وكاسترو وتشي جيفارا، لكنها استفادت من تجربتهم، وتفوقت عليهم في ميدان المعركة، من فوق الأرض وتحتها والجو والبحر، عملية لم تكن متكافئة بالمطلق بالحسابات العسكرية الاستراتيجية - ومتى كان هناك تكافؤ بين القوة الغاشمة للمُستعمِر والشعوب المستعمَرة؟ - لكن التفوق كان بالمطلق لأصحاب الحق الذين وعوا شروط استحقاقه بصناعة القوة، واستمرار سياسة الدفاع عن الحق والنفس، إلى أن تهيأ لهم الظرف المناسب للحظة الهجوم ومباغتة ومفاجأة العدو الذي لا يُقهر. هل بقي حقًا لا يقهر؟

منذ السادس من أكتوبر 1973، سقطت هذه الأسطورة التي حاولت البروباغندا الصهيونية زراعتها في الوعي العربي؛ مستفيدة من نتائج حربي/هزيمتي 1948 - 1967 التي لم تحارب فيها الجيوش "النظامية" العربية، والتي لم تكن مجهزة للقتال أصلًا، من حيث العقيدة والتدريب والامكانات، مما جعل الهزيمة واقعة لا محالة، مقابل العدو الذي تجهزت طلائعه "عصاباته" الأولى بالعقيدة والتدريب والامكانات، والاحتضان والدعم والحماية من المنظومة الغربية الاستعمارية.

ففي السادس من أكتوبر 1973، استطاع الجيش المصري منذ لحظة العبور والاشتباك مع جيش العدو على الضفة الغربية للقناة، أن يُسقط هذه الأسطورة/المقولة، ورغم الثغرة الاستراتيجية التي أحدثها "شارون"، إلا أن الحقيقة التي تجسدت هي انتصار الجندي المصري الذي التحم في ميدان المعركة، ورفع علم بلاده في آخر نقطة وصلت إليه قدماه. جولدامائير حينها استنفرت حلفها المعادي، الذي أمدها بجسور المساعدات، من البر والجو -كما يحصل اليوم بالضبط- لكن ما حطمته الحرب، حاولت ترميمه السياسة؛ فالحرب أحد أدوات السياسة العنيفة، فكانت "آخر الحروب"، بتعبير سادات مصر، فهل كان الأمر كذلك فعلًا؟

لقد جاءت 25 أيار 2000، لتقول: أنها لم تكن آخر الحروب، إلا إذا كان يُقصد على الجبهة المصرية، والأمر أيضًا، ليس كذلك؛ فما يزال الجندي الفدائي محمد صلاح شاهدًا ومعه (طبنجة) شرطي الإسكندرية. وضعنا أيار 2000، أمام حقيقة أن هذا الكيان "أوهن من بيت العنكبوت"، حيث استطاعت مقاومة شعبية؛ بتسليح وإمكانات بسيطة، أن تهز أركان أعتى دولة في المنطقة، بل أقواها على الإطلاق، والتي لجأ إليها الكثير من الأنظمة العربية طلبًا للأمن منها، وهنا بالضبط موقع كل ما سُميّ باتفاقات السلام من كامب ديفيد إلى أبراهام، فالدولة التي صنعها سايكس بيكو - بلفور، مطلوب من الدول/الأجزاء من الوطن العربي، أن تُحصن مناعته، بأن تجعله طبيعيًا على حساب التاريخ والجغرافيا، وتُحصن ذاتها به!

وفقًا لقانون التراكم، فإن السابع من أكتوبر 2023، كان امتدادًا لخطط وتكتيكات قادة حركات التحرر العالمية الأفذاذ، وفدائية الجندي المصري، والعقيدة القتالية لرجال/مقولة: إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت، لكنه كان بنكهة/عبقرية فلسطينية خاصة، بجذورها الممتدة في فكرة هانوي العربية، التي أدرك العدو وحلفائه من الغرب والعرب خطورتها؛ فجرى وأدها مبكرًا في الانقضاض على قواتها وفصائلها في الأردن وصولًا لمجازر أيلول 1971-70. هذه المرة كانت هانوي الفلسطينية، وعلى أرض مبسوطة لا تتجاوز 360 كيلو مترًا مربعًا، وشريط ساحلي بعمق ضيق، لا تصلح لحرب الغوار، بالمفهوم التقليدي لحرب التحرير الشعبية، وكثافة سكانية هي الأعلى على مستوى العالم، يُضرب عليها حصار مُطبق منذ 17 سنة، وشُنّ ضدها خمسة حروب مدمرة متتالية، وبينها عدوانات لا تتوقف، وتتجاوز نسبة الفقر بين سكانها 70% - الفقر حين وعي أسبابه حافز للثورة - وهنا كانت "لهانوي الفيتنامية" عبقريتها الفلسطينية الخاصة، وهذه استراتيجية وتكتيك قد تُدرّس لاحقًا في الكليات العسكرية المتخصصة، حيث ضربت في مقتل الذاتية الصهيونية التي كانت دومًا، تعمل إلى التحلق خلف روايتها "التوراتية" وعطاءات الرب لها، وتستل سيف "يهوه" لقتل أعدائه... أصيبت هذه الذاتية في مقتل نعم، بل تحطمت تمامًا، وإلا كيف يمكن أن نفهم تحول الكيان من قاعدة إلى محمية فجأة؟!

لقد استنفر الحلف المعادي أو معسكر الأعداء القديم - الجديد ذاته، حيث تحولت في رمشة عين؛ دولتهم/ربيبتهم/قاعدتهم المتقدمة في خدمة أهدافهم الاستعمارية، وتوفير الأمن لأنظمة سايكس بيكو العربية، إلى مكان يهرع جميعهم إلى حمايته، فهل يحق لنا اعتبار الحرب على غزة، هي حربهم على هانوي الفلسطينية؟!

لقد أجاب المهزوم نتنياهو على ذلك، بأن الانتصار على غزة، هو انتصار للعالم الحر وقيمه!

مجددًا.. المعركة مع من؟

قد يبدو لأي مراقب أو متابع لظاهر الأحداث بأن ما يجري فعليًا هو معركة بين "إسرائيل/الاحتلال" وبين قوى "المقاومة/الإرهاب"، وهذا بالمعنى العياني المباشر لمن يصطف مع الشعب الفلسطيني أو لمن يقف في صف العدو صحيحًا، لكن ما يجب لحظه بعمق أن الحلف المعادي/معسكر الأعداء، هو من يعيد تعريف ذاته في كل مرة، وفي هذه المرة بالذات عن غيرها، بكل وضوح؛ فلماذا إذًا؟

لقد قامت طوال الوقت استراتيجية معسكر الأعداء، على مجموعة عناوين، ليست إلا تطبيقات لاستنفار كافة موارد وإمكانات الحلف الاستعماري الإمبريالي وممارسة سياسة هجومية مباشرة في مواقع بعيدة عن فلسطين، وليست بعيدة عن قضيتها؛ العراق وأفغانستان وسوريا، حتى في حرب أكتوبر 1973، لم يتعدَ الدور الأمريكي؛ إمداد العدو بالقدرات العسكرية والدعم المالي، واحتفظ لنفسه بالدور السياسي الذي تكرّس باتفاقية كامب ديفيد. في هذه المرة كان الأمر مختلفًا؛ فإلى جانب الإمدادات العسكرية غير المنقطعة واستحضار البوارج الحربية، والسخاء المالي، وزيارات قيادات مختلفة من دول الحلف للكيان الصهيوني المهزوم؛ تُساهم قوى الحلف بالعمليات العسكرية الميدانية، حتى يبدو وكأن قادة الحلف وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية هي من تقود الحرب فعليًا على قطاع غزة/هانوي الفلسطينية، وتتحكم بتوقيتات العمليات على الأرض والتفاوض بشأن "الرهائن/الأسرى"، وحتى التحكم بدخول المواد الإغاثية. إنها إذًا معركة كبيرة لها عمقها في التاريخ والجغرافيا معًا، وقد لا تقف عند غزة فقط.

يبدو أن هنالك من بين المفكرين الإمبرياليين من أحسن قراءة رأي قديم لأحد الماركسيين الهنود الأفذاذ "مانا بندرا روي" الذي ارتأى أن الشمال، أي الغرب الرأسمالي الصناعي المتقدم، يمكن أن يُقلب من الجنوب. وفي ضوء تطورات ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن، هي عمر الكيان الصهيوني الفعلي، أتى من الإمبرياليين من يقرأ الأمثولة جيدًا ويقلبها. فهو إذا أدرك وزن الجنوب في توازن الشرق والغرب، <<<

التتمة ص 13

نضال المرأة من أجل الاستقلال الاقتصادي

ألكسندرا كولنتاي (*)

أولا وقبل أي شيء يجب أن نسأل أنفسنا سؤالا: هل بالإمكان ظهور حركة نسوية موحدة في ظل مجتمع قائم على التناقضات الطبقية؟ والحقيقة أن النساء اللواتي يشاركن في حركة التحرر الوطني، في نظر المراقبين المحايدين، لا يمثلن كتلة واحدة متجانسة واضحة. وعالم النساء منقسم لمعسكرين، تماما مثلما هو عالم الرجال؛ وهكذا، فإن تطلعات ومصالح أحد هذين المعسكرين يجعله قريبا من الطبقة البورجوازية، في حين أن المعسكر الآخر وثيق الصلة بالبروليتاريا، والتي يوفر مطلبها بالتحرر حلا كاملا لقضية المرأة. ورغم أن كلا المعسكرين يرفع شعار" تحرر المرأة" إلا أن أهدافهما ومصالحهما مختلفة. فكل معسكر من المعسكرين يستمد - دون وعي- نقطة انطلاقه من مصالحه الطبقية، مما يصبغ أهداف ومهام كل معسكر بصبغة مختلفة تماما عن الآخر. وعلى الرغم من أن المطالب النسوية تبدو جذرية، إلا أنه يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن النسوانيات لا يمكنهن، انطلاقا من موقفهن الطبقي، النضال من أجل تحول جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي للمجتمع، والذي دونه لا يمكن أن تكتمل عملية تحرر المرأة. وفي بعض الأحيان، وفي ظل ظروف محددة، قد تتطابق المهام قصيرة الأجل للنساء من جميع الطبقات، ولكن الأهداف النهائية للمعسكرين، هي التي تحدد اتجاه

الحركة والتكتيكات المتبعة والتي تختلف اختلافا تاما بين المعسكرين. بالنسبة للنسويات، فإن الوصول إلى المساواة في الحقوق مع الرجال في إطار العالم الرأسمالي القائم بمثابة نهاية ملموسة بل وكافية في حد ذاتها، بينما تعني المساواة في الحقوق، أما بالنسبة لنساء البروليتاريا في الوقت الراهن، فما هي إلا مجرد وسيلة. لإحراز تقدم في النضال ضد العبودية الاقتصادية للطبقة العاملة تنظر النسويات للرجال بوصفهم العدو الرئيسي، وذلك لأن الرجال استحوذوا على كل الحقوق والامتيازات لأنفسهم، تاركين للنساء القيود والواجبات وحسب. ويعد انتصارا لدى النسوانيات عندما يتم الاعتراف بامتياز سابق كان حصريا للذكور فقط، وأُقِرَ به ل"الجنس اللطيف". ولكن نساء البروليتاريا لهن موقف مختلف. إنهن لا يعتبرن الرجل عدوا، أو ظالما؛ بل على العكس، فهن ينظرن للرجال بوصفهم رفاقهم، الذين يشاركونهم العمل اليومي الشاق، ويناضلون معهم من أجل مستقبل أفضل. إن المرأة ورفيقها الذكر مستبعدين من قبل الظروف الاجتماعية نفسها؛ نفس القيود الرأسمالي المقيتة تقمع إرادتيهما، وتحرمهما معا من مباهج ومتع الحياة. صحيح أن للنظام الحالي عدة جوانب محددة تكمن فيها المعايير المزدوجةفي التعامل مع النساء، كما أنه صحيح أيضا أن ظروف العمل المأجور أحيانا تحول المرأة العاملة إلى منافس وخصم للرجل. لكن، حتى في ظل هذه الظروف المجحفة فإن الطبقة العاملة تعي تماما من هو المذنب.

إن المرأة العاملة لا تقل أحوالها بؤسا عن نظيرها الرجل، كلاهما يمقت هذا الوحش النهم ذو الأسنان الذهبية، الذي يعيش على امتصاص دماء ضحاياه ليتضخم على حساب الملايين من الأرواح البشرية، وحش لا يعنيه كثيرا كون ضحيته رجل أو امرأة أو حتى طفل. ومن ناحية أخرى، تبدو تطلعات النساء البورجوازيات غريبة وغير مفهومة. إنها تطلعات غير مطمئنة للبروليتاريا؛ تطلعات لا تعد نساء البروليتاريا بالمستقبل المشرق الذي طالما حلمت به البشرية المُستغَلة. إن هدف نساء البروليتاريا النهائي لا يمنعهن، بالطبع، من الرغبة في تحسين أوضاعهن في ظل النظام البورجوازي الحالي، ولكن ما يعرقل تحقيق هذه الرغبات باستمرار، هي العقبات الناجمة عن طبيعة الرأسمالية ذاتها. لن تحصل المرأة على كامل حقوقها إلا في عالم العمل الاشتراكي، عالم الوئام والعدالة. والنسويات غير راغبات وغير قادرات على فهم هذا الأمر؛ إنهن يعتقدن أنه طالما تم قبولهن رسميا بنص القانون، فإن هذا يعني فوزهن بمكان مريح في العالم القديم ذاته القائم على الاستغلال والقهر والعبودية، عالم المشقة والعويل وهذا صحيح إلى حد ما. بالنسبة لأغلب نساء البروليتاريا، المساواة في الحقوق مع الرجال قد تعني الحصول على حصة متساوية من الظلم، لكن، بالنسبة ل"القلة المختارة"، أي البورجوازيات، فإن المساواة في الحقوق تفتح أمامهن بالفعل الأبواب أمام حقوق وامتيازات أخرى جديدة وغير مسبوقة، كانت حكرا حتى الآن على رجال الطبقة البورجوازية بمفردهم. لكن، كل امتياز جديد تفوز به المرأة البورجوازية يعد سلاحا في يدها تستغل به شقيقتها الصغرى، كما أنه يعمق الصدع ويعزز الانقسام بين نساء المعسكرين المتضادين، حيث تتضارب مصالحهما بشكل حاد، وتصبح التناقضات بين تطلعاتيهما أكثر وضوحا. أين إذن هي "قضية المرأة" العاملة؟!أين هي وحدة المصالح والمهام التي لدى النسويات الكثير ليقولن عنها؟!إن نظرة متمعنة وهادئة للواقع توضح أن وحدة من هذا النوع لا وجود لها، كما أنه من المستحيل وجودها. عبثا حاولت النسويات طمأنة أنفسهن بقولهن أن "قضية المرأة" ليست لها علاقة بالحزب السياسي، وأن "الحل يكمن فقط بمشاركة جميع الأحزاب ومع كل النساء"؛

هذا وفقا لما صرحت به إحدى رائدات الحركة النسوية الألمانية. ولكن منطق الحقائق من حولنا يجبرنا على رفض وهم النسويات المريح هذا.

لقد أدت شروط وأشكال الإنتاج لخضوع النساء عبر التاريخ البشري، وتدريجيا أصبحن في موضع الاضطهاد والتبعية، الوضع الذي لايزال قائما حتى يومنا هذا نحن بحاجة إلى ثورة هائلة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بأكمله، قبل أن تشرع النساء في استرداد ما فقدن من مكانة واستقلالية. إن المشكلات التي كانت تبدو في وقت ما صعبة للغاية في نظر أكثر المفكرين براعة، تم تجاوزها وحلها الآن، ليس من خلال النظريات الجامدة، ولكن عن طريق كل شروط الإنتاج القوية. نفس القوى التي استعبدت المرأة لآلاف السنين، تقودها الآن، في مرحلة متقدمة من التنمية، نحوطريق الحرية والاستقلال.

لقد أولت نساء الطبقات البورجوازية اهتماما بقضية المرأة في منتصف القرن التاسع تقريبا - وكان هذا بعد مضي مدة طويلة على التحاق نساء البروليتاريا بميدان العمل. حينها، وبسبب النجاحات الوحشية التي حققتها الرأسمالية في ذلك الوقت، ضربت موجات من الحاجة الطبقات والوسطى. وتسببت التغيرات الاقتصادية في عدم استقرار الوضع المالي للبورجوازية المتوسطة والصغيرة، وهكذا واجهت نساء البورجوازية معضلة ذات أبعاد خطيرة، إما قبول الفقر، أو المطالبة بالحق في العمل.

وبدأت زوجات وبنات تلك الطبقات الاجتماعية في طرق أبواب الجامعات، والمعارض الفنية، ودور النشر، والمكاتب، ليشغلن جميع المهن التي كانت متاحة أمامهنولم تكن رغبة النساء البورجوازيات في الحصول على العلم، أو الانتفاع بالثقافة نتيجة مفاجئة، الأمر المفاجئ حقا كان نضوج وعيهن بحاجتهن لتأمين قوت يومهن.

لقد لاقت نساء البورجوازية، منذ البداية، مقاومة شديدة من الرجال. ودارت معركة "شرسة بين أصحاب الوظائف من الرجال، دفاعا عن "وظائفهم الصغيرة المريحة وبين النساء المبتدئات في كسب قوت يومهن.أدى هذا الصراع إلى ظهور "الحركة النسوية" - كمحاولة من النساء البورجوازيات للتكاثف وتجميع قواهن معا ضد العدو، ضد الرجل. وبدخولهن ميدان العمل افتخرت البورجوازيات بأنفسهن باعتبارهن طليعة الحركة النسوية"، لكنهن نسين، أن بفوزهن في قضية الاستقلال الاقتصادي" تلك، كما في بقية المجالات، كن يسرن على خطى شقيقاتهن الصغريات، كن يجنين ثمار الجهود التي بذلتها أيدي نساء البروليتاريا المقروحة.

هل من الممكن عندئذ القول بأن النسويات هن الرائدات على طريق عمل المرأة، بينما ملأت الآلاف من النساء العاملات المصانع ورش العمل تقريبا في جميع البلدان، حيث أخذن يغزون فروع الصناعة المختلفة فرعا بعد الآخر، من قبل حتى أن تولد الحركة البورجوازية النسوية. فقط بفضل حقيقة أن النساء العاملات استطعن أن يحظين بمكانة واعترف بهن في سوق العمل العالمية، ما كانت البورجوازيات ليتمكن من الوصول لهذا الوضع المستقل في المجتمع، وهو الأمر الذي تتيه به النسويات فخرا.

لقد كان من الصعب علينا تحديد ولو واقعة واحدة، عبر تاريخ نضال النساء العاملات من أجل تحسين ظروفهن المادية، ربما تكون الحركة النسوية العامة قد شاركت فيها بشكل ملحوظ. إن كل ما حققته المرأة العاملة في مجال تحسين ظروفهن المعيشية، كان ثمرة الجهود التي بذلتها الطبقة العاملة بصفة عامة، ونضال نساء البروليتاريا بشكل خاص. <<<

تتمة: "طوفان التحرير".. المستحيل غدا ممكنًا!

>>> فيجب أولًا؛ الحفاظ على الجنوب إذا أُريد للغرب أن يبقى غربًا. وثانيًا؛ عكس المعادلة، لتصبح: حصار الشرق وقلبه من الجنوب.

كانت الرؤية الإمبريالية - وما زالت - واستطرادًا الاستراتيجية الواجب اتباعها واضحة جدًا، هي الهجوم بكل قوة الحلف المعادي، من خلال الأطراف، من الجنوب الذي كان مهمًا بحد ذاته، ولدوره في حصار الشرق، الذي سيتحول دون جنوب ثوري، إلى جزيرة معزولة، وقلعة محاصرة بالكامل، بانتظار أن يكتمل تآكلها الداخلي؛ فيأكلها. أما على المستوى التكتيكي، فإن صفعه في الشرق كانت ستخفف إن لم نقل تعوض الهزيمة التي بدأت تلوح في الأفق الفيتنامي.. هنا تحضر تايوان وأفغانستان وطريق الحرير، كما تحضر روسيا وأوكرانيا وإيران والهند وقناة بن غوريون، حيث تصفع/تهزم "هانوي الفلسطينية"؛ مشروع المؤسس للدولة الذي تحمل القناة اسمه.

من المفيد التذكير هنا، بأنه لولا الصين بدرجة أساسية والاتحاد السوفييتي بدرجة أقل، لما كانت هانوي الفيتنامية، ويجب أن نقر بأنه لولا: إيران وسوريا وحزب الله وكل قوى محور المقاومة، لما كانت هانوي الفلسطينية بهذه القوة، ولنا أن نفخر، بل ونباهي بأنه في الوقت الذي تأكد سقوط النظام الرسمي العربي، بين العجز والتواطؤ والمشاركة، مع الحلف المعادي، هناك من يقف في معسكر مضاد، هو معسكر الأصدقاء الذي يقع على عاتقه؛ خلق قواعد للتحرر الذاتي المشترك للجنوب المتجه في عمقه شرقًا، وبالعكس، من ربقة الغرب الإمبريالي ومعسكره الاستعماري.

الأسئلة الكبرى: هل حان وقتها؟!

قد لا يرى بعض المتابعين لمجريات الحرب على غزة؛ بحكم حجم وهول العدوان، سوى التاريخ الذي يلي السابع من أكتوبر، من خلال عدم القدرة على ملاحقة عد أرقام الشهداء والبيوت المدمرة فوق ساكنيها، وعدم توفر اللغة المناسبة لوصف المعاناة المتفاقمة على مختلف مناحي الحياة، في قطاع غزة؛ فالشهداء ليسوا أرقامًا، كما البيوت ليست جدرانًا، كما أن قواميس اللغة ومصفوفات القوانين والشرائع الدولية؛ ستبقى عاجزة، بل قد تغدو متواطئة في لحظة ما، عندما لا يُحسن توظيفها؛ فهل يمكن أن يُعرّف كل ما سبق دون الرجوع إلى السبب، الذي إذا ما استمر، سيستمر معه؛ الألم والوجع الجماعي؟

من المفيد التذكير هنا، بأنه لولا الصين بدرجة أساسية والاتحاد السوفييتي بدرجة أقل، لما كانت هانوي الفيتنامية، ويجب أن نقر بأنه لولا: إيران وسوريا وحزب اللّه وكل قوى محور المقاومة، لما كانت هانوي الفلسطينية بهذه القوة، ولنا أن نفخر، بل ونباهي بأنه في الوقت الذي تأكد سقوط النظام الرسمي العربي، بين العجز والتواطؤ والمشاركة، مع الحلف المعادي، هناك من يقف في معسكر مضاد، هو معسكر الأصدقاء الذي يقع على عاتقه؛ خلق قواعد للتحرر الذاتي المشترك للجنوب المتجه في عمقه شرقًا، وبالعكس، من ربقة الغرب الإمبريالي ومعسكره الاستعماري.

نعم، فلقد حان وقت طرح الأسئلة الكبرى، ارتباطًا بكِبر ما جرى يوم السابع من أكتوبر، وما حدده العدو أيضًا من أهداف كبيرة: (التهجير إلى سيناء، القضاء على حماس، القضاء على قدرات المقاومة... وصولا إلى حسم الصراع وتصفية القضية)، فما الذي يجعل الحلف المعادي/معسكر الأعداء يطرح هذه الأهداف الكبيرة، إلا إذا كانت الهزيمة التي لحقت بقاعدتهم أو محميتهم الآن، كبيرة بكل ما تعنيه الكلمة؟! وهنا يحق لنا طرح سؤال كبير، يوازي كل ما سبق؛ هل نحن على موعد قريب مع النصر؟

دون بث تفاؤل تحت ضغط لحظة انفعالية أو انبهار بالصورة أو إرادوية مضرة، فإن، المؤكد أن النصر لا يتحقق إلا بالسعي له؛ إعدادًا وتخطيطًا وتجهيزًا ومثابرةً وفعلًا لا ينقطع، وهنا نجحت "كتائب القسام"، حيث فشلت حركة التحرر الوطني الفلسطيني مجتمعه، بحيث يمكن القول، دون أية مجازفة، بأن قدم آخر مقاوم فلسطيني، حطت في رمال البلاد التي دخل في عمقها عشرات الكيلو مترات، هي مناطق محررة، بانتظار استكمال البقية.

"طوفان التحرير".. المستحيل غدا ممكنًا!

صادر في العدد الفكري الالكتروني الخاص من مجلة جمعية إنعاش الأسرة، بعنوان: طوفان بلا ضفاف.

د. وسام الفقعاوي: باحث وكاتب سياسي فلسطيني

>>> إن تاريخ نضال النساء العاملات من أجل تحسين ظروف العمل والحياة الكريمة، هو ذاته تاريخ نضال البروليتاريا من أجل التحرر. إن لم يكن السبب هو الخوف من انفجار خطير بسبب حالة الغضب والسخط بين العمال، ما الذي يفرض على أصحاب المصانع رفع الأجور، وخفض ساعات العمل وتحسين ظروفها؟! ما الذي إن لم يكن الخوف من "الإضرابات العمالية"، يقنع الحكومة بسن تشريع للحد من استغلال رأس المال للعمال؟!

لم يتبنى حزب واحد على مستوى العالم الدفاع عن النساء بنفس الطريقة التي اتبعها الحزب الاشتراكي الديمقراطي. فالمرأة العاملة، أولا وقبل أي شيء، هي جزء من الطبة العاملة ككل، وكلما زاد رضا الفرد عن وضعه داخل الأسرة العاملة وعن الرعاية الاجتماعية بشكل عام، كلما زادت الفوائد التي تجنيها الطبقة العاملة في مجملها على المدى الطويل.

وفي مواجهة الصعوبات الاجتماعية المتنامية، تجد المناضلة المخلصة للقضية نفسها في خضم من الحيرة والتشتت. فهي لا تستطيع إلا أن ترى كم هو قليل ما قدمته الحركة النسوية بشكل عام للمرأة العاملة، وكيف أن الحركة عاجزة عن تحسين ظروف ومعيشة الطبقة العاملة. لذلك من الطبيعي أن يبدو مستقبل البشرية رماديا، باهتا وغامضا في نظر أولئك النسوة اللاتي يناضلن من أجل المساواة ولكن دون تبن لمفاهيم عالم البروليتاريا، دون أن يؤمن إيمانا راسخا بإمكانية وجود نظام اجتماعي أكثر كمالا، خاصة مع بقاء العالم الرأسمالي الحالي كما هو دون تغيير. لذا فإن فكرة التحرر تبدو لهن منقوصة وغير موضوعية. أي قنوط هذا الذي يحكم قبضته حول أولئك النسوة مرهفات الحس!

إن الطبقة العاملة وحدها القادرة على الحفاظ على الروح المعنوية في هذا العالم الزاخر بالعلاقات الاجتماعية المشوهة. بخطواتها الثابتة والمدروسة تتقدم بشكل مطرد نحو هدفها، وتجذب المرأة العاملة إلى صفوفها. لقد انطلقت المرأة العاملة بكل شجاعة على طريق العمل الشائك بساقها الرخوة وجسدها العليل، رغم المنحدرات الخطرة على طول الطريق، ورغم كونها فريسة سهلة في متناول يد وحوش ضارية.

ولكن فقط باتخاذ هذا المسار ستتمكن النساء من تحقيق هدفهن الذي يبدو بعيدا لكنه مغري، هدفهن في تحرر حقيقي في عالم العمال الجديد. خلال هذه المسيرة الصعبة نحو المستقبل المشرق، تعلمت المرأة العاملة التي كانت حتى عهد قريب مستعبدة ومضطهدة ومهانة وبلا أية حقوق، كيف تتخلص من عقلية العبيد التي طالما علقت بها، وخطوة تلو الأخرى حولت نفسها إلى عامل مستقل، ذي شخصية مستقلة. إنها، تلك التي كانت تناضل في صفوف الطبقة العاملة، هي من نجحت في منح المرأة الحق في العمل؛ إنها هي"الشقيقة الصغرى"، من مهدت الأرض أمام امرأة المستقبل "الحرة" والمستقلة".

إذن، ترى ما السبب الذي يجعل المرأة العاملة تسعى للاتحاد مع النسويات البورجوازيات؟! من، في الواقع، المستفيد في حالة حدوث مثل هذا التحالف؟!بالتأكيد ليست المرأة العاملة. إنها مخلصة نفسها؛ ومستقبلها بين يديها هي. المرأة العاملة تحمي مصالحها الطبقية ولا تنخدع بالخطب الرنانة حول "العالم الذي تتقاسمه جميع النساء". يجب ألا تنسى المرأة العاملة والحقيقة أنها بالفعل لا تنسى، أنه في حين أن هدف نساء البورجوازية هو تأمين وضعهن الاجتماعي في ظل الإطار العام للمجتمع الذي يعادينا، فإن هدفنا هو بناء، على أنقاض هذا العالم الذي عفا عليه الزمن، مجتمع العمال العالمي المشرق، حيث التضامن الرفاقي والحرية المبهجة.

مقتطف من مؤلف (الأساس الاجتماعي لقضية المرأة) لكاتبته:

(*) ألكسندرا كولنتاي، (1952-1872) شيوعية ثورية روسية من أبرز نساء الحركة الشيوعية الروسية

ترجمة ضير حمي

الناشر وحدة الترجمة-مركز الدراسات الاشتراكية

عندما اخطأت إحدى الملائكة طريقها إلى الأرض

محمد إعزة

الذكرى 88 لميلاد سفيرة النجوم السيدة فيروز (21 نونبر 1935) ، أو عندما أخطأت إحدى الملائكة طريقها إلى الأرض .

لا أحد يعرف سر السحر الذي تختزنه جارة القمر، لكنا نعرف شيئاً واحداً فقط، أننا جميعاً نُحبها!

فيروز.

كانت جارة للقمر ! هَربَت منَ السماء وأصبحت سفيرة النجوم !

انتَظرت الشتوية، لتعود !

عبرت الجبل البعيد ! والهواء بنسماته رافقها إلى بِلادها !

عَزَفت الناي ! واتَخذت منَ الغاب منزلاً وتركت القصور !

رافقت الطِفل للمغارة !

صلّت في القُدُس وهي تتجول بنا في شوارعه وحواريه العتيقة، وسَكنت بِغُرفة منسيّة !

أُمُ زياد لن نكتب اسمك إلا على الحور العتيق، لأننا نحبك وسع البحر وبُعد السما وسنرجع يوماً إلى حيّنا، ونغرقُ في دافئات المُنى!

هذه السيّدة ألقت ما ألقتهُ بسحرها، ونثَرت أبجديتها، لنتعلّم لغة يفهما البحر والورد والسّمَاء والمَطر !

قالوا عنها:

– الشاعر محمود درويش

" فيروز الصوت القصيدة ... ولا تتوقف الأفكار عند ذلك إذ يسير بنا هذا الاستحضار بعيدا، فنشعر بوجود وقوة الوطن، الايمان، الحب، الانسان، الجمال، الملحمية ... فيروز هي الأغنية التي تنسى، دائماً، أن تكبر هي التي تجعل الصحراء أصغر وتجعل القمر أكبر"

– نزار قباني

صوت فيروز هو أجملُ ما سمعت في حياتي، إنه نسيج وحده في الشرق والغرب... إن عاصي الرحباني هو الذي شجّعنا على أن نذهب لمواعيدنا، فذهبنا.. وهو الذي عَلّمَنا أن نكتُبَ على ضفائر حبيباتنا، فكتبنا. لقد عزف لنا الحُبّ على لسان فيروزته، سيدةِ ألحانه وقلبه معاً."

– حنا مينه من روايته (حكاية بحار)

"وعندما ينطلق الغناء من حنجرة فيروز، تحت قمر بدر سابح في السماء، تحسّ أنّ الصوت يستخرج من اعماقك الآهة التي ما حلمت بها الآهات ، ساحبة معها فرحة لا تتصعد إلا في حالة الوجد القصوى".

– حليم الرومي لعاصي الرحباني، أوائل الخمسينات :

"إن صوت فيروز غير محدود، فيه مقدرة فائقة على أداء الألوان الغنائية كلها. سوف يتميز، في المستقبل القريب، بأنه أَقْدَرُ صوت على غناء الألحان الحديثة في العالم."

– عباس بيضون:

"هذه السيدة «فيروز» لا تزال وحدها قادرةً على أن تجعل الغناء قوةً، وضميراً، وشراكة بين الناس، قادرة على أن تجعلَهُ قوةَ جَمْع وحلم، وأن تحمل، وحدها، المفتاحَ التاريخي للبنان."

– أنسي الحاج:

" بعض الأصوات سفينة وبعضها شاطىء وبعضها منارة ، وصوت فيروز هو السفينة والشاطىء والمنارة ، هو الشعر والموسيقى والصوت ، والأكثر من الشعر والموسيقى والصوت ، حتى الموسيقى تغار منه .... ما من مكافأة لشاعر أكثر من أنْ تُغَنّي له فيروز، إنها شاعرةُ الصوت ".

ميلاد سعيد سيدتي وكل سنة نحبك أكثر

مادير النية فصحاب الحية

ع اللطيف صردي

ما دير النية فصحاب الحية

يا لقاري فلواح الهم.

زير على لوحتك وخمم.

راه ناس لمحضار غلبها الزمان تخمم.

والاستاذ محنو لكريدي يقري طالع لو الدم.

والعياشة والحسرافة وشلا فهايمية فالمدرسة تهدم.

ومول الشكارة فلخصوصي تنفخات كرشو ولى يحكم.

يا لي مادير اضراب روم لخوتك دابا تندم.

كلمة وحدة مصرصحة فسمانا نجمة تنور وتقدم.

غوت على حقك وما يزيان حالك حتى تطلا لوحتك بالدم.

حروفها مضوية يظهر سمقها على صلصالها باهي مسكم .

ويا لمرة الحرة ولدك الا ماقرا وتلاح لراس الدرب سبابو مخزن الغم.

ويافرحي وياسعدي بزناقينا وشوارعنا ولات ويدان حاملة لابسة الطابليات بيضات ديال العلم.

حاملة علام ولوحة وحدة والاستاذ على كرامتو مصم.

ثقافة التغيير

في سلطة الإعلام

نورالدين موعابيد

تعودنا أن نميز اقتساما ثالوثا هو:اقتسام الثروة،اقتسام السلطة،اقتسام مجتمع المعرفة.وواضح أن الأخير بات يقض مضاجع المهمومين بتحوّل العالم إلى (قرية صغيرة)،الذين يقاربون العولمة مقاربة ناقدة.والواقع أن السبرنتيكا لا يمكن تحييدها،و/أو تبرئتها ؛إذ هي أحد أجهزة الدولة،المؤدلجة ،في المجتمعات غير الديمقراطية،لذلك تتبدى أحادية الصوت،تعيد إنتاج ما تمليه عليها الجهات"العليا"،صاحبة"الحل والعقد"،التي دائما تقرر،بينما إعلامها الرسميّ يبرر،فيرغي مزبدا صائغا ما لا نهاية من البلاغات الضاربة أطنابُها في التمويه والتضليل،بل إنها تغرق في العتمات والدياجير الحالكة،"توجه الرأيين:الداخليّ،والخارجيّ عسى أن تظفر بالمساندة المطلقة فيما تصنعه من أخبار،تؤمّن لها جاهزية تمرير مواقفها،و مواقعها.ولا تبالي إن هي انزاحت عن الموضوعية،فزيفت المعطيات/ حوّرت الحَقائق.!وإيمانا من الكيان الصهيونيّ بيد الإعلام الطولى في التعبئة والتحيين سارع-أول ما سارع- إلى حظر الأنترنيت على الجماهير الفلسطينية بغزة،حتى يعزلها عن أنسجة "التواصل الاجتماعيّ المطلوب بإلحاح"،ومن ثمة حرص الكيان على ألا تنكشف جرائم توجهه الهمجيّ،و إلا فإن شوكة المقاومة الفلسطينية ستزداد حزما و عزما،و ستحقق مكاسب دبلوماسية مؤيدة.

ومن أطرف ما قرأت مؤخرا أن"قياديا"في الكيان الصهيونيّ قارن بين مختلف اعترافات أبي عبيدة الفلسطينيّ،و تصريحات بني صهيون،فاستنتج أن إعلام المقاومة الفلسطينية صادق،عكس إعلام قتلة الأطفال والعزل من الشيوخ و النساء،أولئك الذين لا يجيدون سوى تقويض المباني،بما فيها ذات الخدمات الاجتماعية(المستشفيات الموجودة، المستوصفات،المدارس...)،والخطير في الإعلام الحربيّ أنه يحضر السلم و الحرب،موظفا مناهج العلوم الإنسانية من تاريخ واجتماع،و نفس..وينفتح على منهج السيميائيات في أحضان الحياة الاجتماعية،ولم تفته ثقافة العين(الثقافة البصرية)،ولا هو أغفل ثقافة الصورة بمستوياتها المختلفة..هكذا قد يحول الهزيمة إلى نصر،والتراجع المذل إلى تكتيك،و الاستسلام إلى سلم،و الاعتداء القذر إلى مجرد"دفاع"عن النفس،و الرهائن إلى"مختطفين"،والمقاومين إلى "إرهابيين"،مما اعترف به "القادة" الصهاينة أنفسهم،كما في القول المأثور(الحق ما شهدت به الأعداء.)

أذكر زمن بعض الصراعات كيف أن أيّا من المتصارعين سارع إلى الإمساك بمتعلقات الإعلام و الإعلام المضاد،بيد من فولاذ بعد ما تعده المخابرات (الاستخبارات) العامة من تقارير ييسرها عالم الجاسوسية.وليس غريبا أن يُسقط الإعلام المفتري من حساباته ما راكمته العلوم القانونية الدوْلية،يقول الأستاذ بالجامعة اللبنانية،كميل حبيب،في رسالة اعتذار:(أعتذر..لأنني كنت متشددا في تدريس مقررات القانون الدوْليّ،و القانون د.الإنسانيّ ومنظمة الأمم المتحدة.. فبعد الجرائم الصهيونية في غزة لم تعد هناك حاجة إلى تدريس هذه المقررات..حقا،منطق القوة هو سيد العالم.)). غني عن البيان أن الشعوب المناضلة تدعو إلى تبني "إعلام بديل"يغرف من بحر الديمقراطية الطامي،الذي يشد إليه اليساريُ--أيّ يساريّ-- الرحال آتيا بجرّته.

نشر الفيلسوف البلجيكيّ"جان بريكمون"قوله:((إذا توقفت"الميديا"ثلاثة أشهر عن التضليل الصهيونيّ في أوربا و أمريكا فإن إسرائيل ستنهار،لكن ربما إنْ تحرر مستهلكو السموم من عبودية التخدير،في الاتجاه نحوَ منظومة نشاطات حياة آدمية بديلة،و إعلام بديل،و غذاء بديل،و ثقافة بديلة،فإن البدائل قد تغير العالم.)).

ملهمُ كاتب هذه السطور المتواضعة،رفيق ثقيل العيار،عفيف الإزار،له في كل نشاط تقدميّ موطئ قدم.

نونبر 2023

في هذا العدد الذي خصص ملفه لدور الإعلام المناضل في ظل احتداد المنافسة التي فرضتها ما صار يسمى بالثورة الرقمية وما أدت له من انتشار متسارع لوسائل الإعلام وتعدد أصنافها وتوجهاتها، نستضيف جريدة النهج الديمقراطي الرفيق الحسين بوسحابي مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي، رجل تعليم متقاعد، مدير النشر لكل من جريدة النهج الديمقراطي ومجلة "التحرر" . نحاوره حول موقع الإعلام المناضل ضمن هذه التحولات التي يعرفها المشهد الإعلامي ودوره في النضال الشعبي من أجل التغيير الديمقراطي المنشود وحول التجربة الإعلامية لحزب النهج الديمقراطي العمالي.

1 - تعيش الساحة الإعلامية المغربية تعددا لمنابرها في مختلف نوعيات وسائل الإعلام، ما موقع الإعلام المناضل ضمن هذه الخريطة؟

في ظل ما يوصف بعصر الثورة الرقمية والمعلوماتية وتكنولوجيا الاعلام والتواصل الحديثة، تعيش الساحة الإعلامية المغربية كمثيلاتها عبر دول العالم طفرة من حيث تنوع وتعدد وسائل الإعلام بمختلف أصنافها: الصحافة الورقية أو الاليكترونية، القنوات المرئية والمسموعة، حيث طفى على السطح خلال العقد الأخير كم هائل من "المنابر" الإعلامية وبالخصوص الرقمية منها، كما ظهرت قنوات تلفازية وإذاعات خاصة أثرت على المشهد الإعلامي وعلى باقي الأصناف المقروءة من صحف ومجلات بل حتى على باقي ادوات الثقافة من مسرح وسينما وكتب...

هذا التطور الكمي لوسائل الإعلام لم يستطع الخروج بالإعلام بالمغربي من واقعه المتخلف أمام هيمنة الآلة الدعائية للرأسمالية الامبريالية أو الممولة من طرف البترودلار وغيرهما وفي ظل تحكم شركات كبرى في جل وسائط وشبكات التواصل الاجتماعي، كما لا يمكنه إخفاء خضوع جل وسائل الإعلام المحلية لتحكم أجهزة الدولة ول لهيمنة الرأسمال الاحتكاري التبعي على الرغم من "التحرير" المزعوم لبعضها. مما يجعل منها أداة في يد الدولة تمرر من خلالها أيديولوجيتها ولتسويق خطاب يمجد سياساتها المتبعة والدعاية الفجة لها مع تغييب شبه كلي لأصوات المعارضة الفعلية في وسائل الإعلام الممولة من المال العام.

في مقابل هيمنة وسائل الإعلام المتحكم فيه سواء من طرف أجهزة الدولة أو الرأسمال المحلي أو الأجنبي، مازال الإعلام المناضل يصارع من أجل أن تكون له مكانته في الساحة الإعلامية كمعبر عن قضايا وطموحات وآمال الطبقات الشعبة خصوصا بعد تراجع أو توقف العديد من المنابر الإعلامية المقروءة والتي كان لها في فترات سابقة دورا اشعاعيا وشكلت صوتا يعكس صدى الواقع الاجتماعي لمختلف الفئات الشعبية. وبعد التوقف الاضطراري نتيجة القمع والتضييق أو المنع لبعض المنابر التي حاولت أن يكون لها نوع من الاستقلالية حيث تعرض العديد من الصحافيين الذين تميزت كتاباتهم ومواقفهم بجرأة كانت كافية لإزعاج بعض أجهزة الدولة (تجاوز الخطوط المسموح بها!؟)، تعرضوا للمضايقات والاعتقال وتلفيق التهم حيث صدرت في حقهم العديد منهم أحكام قاسية (عمر الراضي، سليمان الريسوني وتوفيق بوعشرين والعديد من المدونين سعيد العلمي...) بعد محاكمات اعتبرت المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية أنها فاقدة لشروط المحاكمة العادلة. كما اضطر العديد من الصحافيين للهجرة أو الانسحاب في صمت أو ممارسة الرقابة الذاتية في ظل توسع دائرة الخطوط الحمر.

مع بداية القرن الحالي وخصوصا مع انطلاق حركة 20 فبراير وما تلاها، سيعرف المشهد الإعلامي تحولا ملحوظا بدخول فاعلين جدد للميدان من الشباب المتأثر بالدينامية التي افرزتها الحركة وبالطفرة التي فرضتها الثورة الرقمية حيث سيظهر العديد من المدونين، بعدها ستبرز العديد من المواقع والجرائد الاليكترونية بتوجهات وخلفيات مختلفة لكن في الواقع نجد الكثير منها يدور في فلك أجهزة الدولة وبعضها ممولة من طرف الرأسمال الاحتكاري المحلي أو الأجنبي وتخضع لشروطه وتوجهاته.

في هذا المشهد تبدو وضعية الإعلام المناضل جد متواضعة مقارنة مع التحديات التي تواجهه والتي سبقت الإشارة لبعضها إضافة لما يتعرض له من حصار ومن حرمان من الدعم العمومي وما يتعرض له صنفه الرقمي من تضييق وقمع ومحاولات التشويش والتشهير وللهجمات المستمرة ...

2 - في ضوء هذا الموقع هل تتصورن إمكانية قيامه بدور- في مجاله- ضمن النضال الشعبي من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي في بلادنا؟ إذا كان الجواب بالنفي ما شروط جعل هذا الإعلام يقوم بالدور المطلوب؟

في ظل الوضع المشار إليه سابقا والذي يساهم في استمرار تكريس منظومة التفاهة والرداءة والابتذال والدعاية الفجة للسياسات المتبعة من طرف النظام، وبالهجوم ومحاولة شيطنة الحركات الاحتجاجية والنضالات الشعبية والقوى المناضلة سواء في وسائل الإعلام "العمومية" أو بعض ممن تسمي نفسها "مستقلة" أو عبر الكثير من الوسائط الرقمية التي عرفت انتشارا متصاعدا، يبقى الدور الذي يقوم به الإعلام المناضل أو الإعلام البديل ورغم المحاولات المبذولة من أجل النهوض به لحد الآن جد متواضع إن لم نقول خجولا أمام هذا الزحف الذي يتلقى الكثير من التشجيع والدعم بهدف خلط الأوراق والتشويش...

لكي تكون في مستوى متطلبات المرحلة من النضال الشعبي من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي في بلادنا، يتعين على قوى اليسار المناضل إعطاء الأهمية اللازمة لمسالة الإعلام، إدراكا للدور المهم والحاسم في التأطير والتعبئة في مواجهة آلة الدعاية الفتاكة للامبريالية والرجعية.

لذا وللكي تكون في مستوى متطلبات المرحلة من النضال الشعبي من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي في بلادنا، يتعين على قوى اليسار المناضل إعطاء الأهمية اللازمة لمسالة الإعلام، إدراكا للدور المهم والحاسم في التأطير والتعبئة في مواجهة آلة الدعاية الفتاكة للامبريالية والرجعية. حيث انه لم يعد مستساغا في الوقت الذي نجد فيه مئات الفضائيات تتحدث باسم قوى اليمين والرجعية بمختلف اصنافها ومواقعها وتعمل على نشر ايديولوجيتها - رغم محاولات ادعائها "الحيادية والموضوعية" المزعومة-، لا توجد حسب اطلاعي على الأقل في منطقتنا ولو قناة يمكن انتسابها لليسار. وعليه أعتقد أنه يجب العمل على تجاوز هذه الوضعية من خلال النظر في إمكانية خلق قطب إعلامي بتنسيق مع القوى الحليفة في الداخل وفي المنطقة المغاربية والعربية والافريقية وكذلك العمل على التشبيك والتعاون في مجال الإعلام الرقمي الذي قد لا يتطلب إمكانيات كبيرة ويمكن للشباب أن يقوم بدور ريادي فيه.

3 - ما تقييكم للتجربة الإعلامية لحزب النهج الديمقراطي العمالي؟

رغم المجهود المبذول للنهوض بالتجربة الإعلامية لحزب النهج الديمقراطي سواء في شقه المكتوب: جريدة النهج الديمقراطي التي وإن كانت قد استطاعت ضمان استمرارية الصدور الأسبوعي رغم كل الاكراهات، يجب العمل على تطويرها شكلا ومضمونا للرفع من الاقبال على قراءتها خصوصا في ظل المنافسة الكبيرة للإعلام الرقمي، وكذلك العمل على تطوير تجربة النشرة الالكترونية التي وضعت كهدف لها مواكبة من النضالات الشعبية وقضاياها الآنية. ونفس الشيء يمكن قوله على الصنف الالكتروني: الموقع الالكتروني للحزب والصفحة الرسمية وصفحة الشبيبة على "الفايس"، وقناة " الشرارة" حيث يتطلب الارتقاء به العمل الدؤوب للمشرفين عليه والتكوين المستمر وبنوع من الاحترافية ولو في حده الأدنى الذي يتطلبه هذا المجال الذي يتطور باستمرار.

هذا مجهود يفرض نفسه رغم اكراهات الامكانيات المحدودة للحزب الذي يعتمد أساسا على تضحيات مناضلاته ومناضليه ولا يستفد من الدعم من المال العام الذي يقدم بسخاء لباقي الأحزاب، وهو مجهود لا مناص من القيام به للرقي بإعلامنا للمستوى الذي نطمح له ليكون قادرا على مواجهة تحديات المرحلة من نضال شعبنا وليمثل فعلا صوت الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، قادر على مواكبة نضالاتها في جميع مواقع تواجدها ومعبرا عن قضاياها وهمومها وآمالها وطموحها في التغير الحقيقي المنشود.●

قيس سعيد يعترض على مشروع قانون تجريم التطبيع

مرتضى لعبيدي

في حملته للانتخابات الرئاسية لسنة 2019، تفاخر قيس سعيد بعدم امتلاكه لبرنامج وأن برنامجه الوحيد هو "ما يريده الشعب" و"الشعب يعرف ما يريد". وكرّر أكثر من مرّة أن "دستوره" سيكون مؤلفا من الشعارات التي خطّها الشباب على جدران المدن والقرى خلال ثورة 17 ديسمبر. 14 جانفي. وأضاف أن التطبيع مع الكيان الصهيوني يُعتبر خيانة عظمى وجب التعامل معه على هذا النحو.

وبعد أربع سنوات في السلطة، منها أكثر من عامين من السلطة المطلقة (منذ انقلابه في 25 يوليو 2021)، تبين أن الرئيس المنتخب لم يكن لديه بالفعل برنامج اقتصادي واجتماعي قادر على إخراج البلاد من الأزمة المتعددة الأبعاد التي تغرق فيها البلاد منذ ما قبل الثورة، بل إنها استفحلت في عهده السعيد.

لكنه منذ تربعه على عرش الرئاسة، اتضح أن لديه برنامج سياسي ظل ينتظر اللحظة المناسبة للشروع في تنفيذه يتمثل في الانقلاب على كل إنجازات العملية الثورية، بما فيها دستور 2014 ومكسب الحريات، وإقامة نظام دكتاتوري، يحتكر فيه كل السلطات دون تقاسمها مع أحد. وللقيام بذلك، كان عليه الحصول على موافقة الأجهزة الصلبة للدولة (الجيش والشرطة).

أما الدستور الذي كتبه بنفسه واعتمده من خلال مهزلة الاستفتاء الذي قاطعه 90% من الناخبين، فلا علاقة له بشعارات الشباب التي تحدث عنهم. ومنذ ذلك الحين، شرع في حملة ترذيل للعمل السياسي والجمعوي تلتها سلسلة من الاعتقالات شملت معارضين من كل الأصناف (نشطاء سياسيين، صحافيين، مدوّنين ...)، الذين يقبع العديد منهم في السجون منذ أشهر، بتهمة الخيانة العظمى والإرهاب.

وكان حزب العمال قد وجّه له في أكثر من مناسبة سؤالا عن مدى تمسكه بشعار "التطبيع خيانة عظمى" وعن مدى اعتزامه إصدار قانون يجرّم التطبيع مع الكيان الصهيوني وهو شعار يُجمع عليه التونسيون (الشعب الذي يريد)، وعملت على تعطيله أو تجاهله الحكومات المتعاقبة حتى بعد أن قدمت كتلة الجبهة الشعبية في برلمان 2014 مشروع قانون في الغرض.

واليوم، وقد حلّت اللحظة المواتية والمتمثلة في العدوان الصهيوني على الفلسطينيين في غزة وفي غيرها من التراب الفلسطيني، وقد خرج التونسيون بالآلاف في كافة المدن والقرى، منددين بالعدوان ورافعين لشعارات المساندة وعلى رأسها "الشعب يريد تجريم التطبيع"، اختار الرئيس الاستمرار في إلقاء خطب لا نهاية لها حول ضرورة دعم المقاومة حتى ظن البعض أن التماهي أصبح مطلقا بين الشعب ورئيسه. فتجرّأ بعض النواب في برلمان أبراهيم بودربالة على تقديم مشروع قانون لتجريم التطبيع ظنا منهم أن الطريق سالك للمصادقة عليه واعتماده، بل أن البرلمان قد شرع بعد فترة من التلكؤ في نقاشه فعلا. وهنا كانت المفاجأة التي أسقطت ورقة التوت. إذ استدعى قيس سعيد رئيس البرلمان ونائبيه على عجل وطلب منهم تعليق نقاش المشروع بأيّ شكل من الأشكال لما قد يجلبه من مضارّ بمصالح البلاد الخارجية ومساس بأمن الدولة الخارجي. ومنذ ذلك الحين، سيطر أنصار الرئيس ومريدوه على المنابر الإعلامية للدفاع عن الموقف الرئاسي وإيجاد المبررات له. ولم تكن حججهم مقنعة، فخرج قيس سعيد بنفسه في التلفزيون ليقول كلاما مبهما يُفهم منه أن هذا الشعار يرفعه المنهزمون لأن في تجريم التطبيع اعتراف ضمني بالكيان المحتل، وأن كلمة التطبيع ذاتها لا مكان لها في قاموسه الشخصي. وتهدّد المطالبين به بحيث انتقلنا من خانة "تجريم التطبيع" الى خانة "تجريم التجريم"، وهي حالة ليست غريبة عن الفكر الشعبوي عموما المتّسم بقلب السرديات وحتى الأحداث.

لكن في الشوارع، يواصل المتظاهرون أكثر من أي وقت مضى ترديد الشعار العزيز عليهم: "الشعب يريد تجريم التطبيع".

من وحي الأحداث

معركة شغيلة التعليم شان مجتمعي

التيتي الحبيب

اكتست معركة شغيلة التعليم طابع الزخم الكمي والنوعي وأصبحت معركة تحققت فيها ميزة الكتلة الحرجة التي تشكل نقطة اللاعودة حتى تحقيق الأهداف. تجسد ذلك في المحطتين المركزيتين بالرباط يومي 5 أكتوبر و7 نونبر 2023 فكان الحشود كبيرة جدا فاجأت الجميع. زاد تأكيد ذلك انتقال الحركة الحاشدة إلى المدن والجهات وبين أن نضال شغيلة التعليم يجدد روح حركة 20 فبراير 2011 والتي كشفت ما يتوفر عليه الشعب المغربي من طاقات واستعدادات نضالية تتجمع لتخرج جارفة معها كل أدران الاستغلال والاستبداد الذي طال أمده وأمعن في ظلم شعبنا وقواه الحية.

يهمنا اليوم أن تنجح هذه المعركة وتحقق مطالبها المشروعة. وقد حققت أولى تباشير النجاح بعد أن أسقطت في الشارع النظام الأساسي المطبوخ والذي دست فيه الحكومة على النقابات التي شاركتها في الطبخة الأولى. استوعب النقابيون المناضلون المنسجمون مع مصالح الشغيلة بان الحكومة كانت تحاول تقسيم النضال والوجود النقابي في قطاع التعليم وتنفير الشغيلة من أي إمكانية النضال المشترك بعلة ان النقابات تخلت عن مطالب الشغيلة. أصبحت الفرصة سانحة اليوم لتجميع الصفوف وفتح صفحة النضال المتجدد وتمكين من أخطا في حق العمل النقابي من تقديم النقد الذاتي العمالي بالانخراط الوعي والنزيه في المعركة من اجل إنجاحها وليس تفجيرها من الداخل. هي اذا معركة تحمل كل بوادر تعلم درس خوض الصراع النقابي ومن بعده تعلم تحويل المطالب الفئوية والجزئية الى مطالب تهم كل جماهير شعبنا والى مطالب تهم الشأن المجتمعي. سيزداد زخم المعركة لما تحتضنه عائلات وأولياء التلاميذ ولما ترعاه القوى المناضلة وتدافع عنه وتحصنه من كل محاولة التشتيت أو الإضعاف والتي تعمل أجهزة الدولة لإجهاض المعركة لأنها أجهزة دولة فاشلة تحل مشاكل الكتلة الطبقية السائدة على حساب التعليم الخصوصي الجيد وتطلق يد الاحتكاريين ونخب الدولة لتوسيع مصالحهم في التعليم الخصوصي تلك الدجاجة التي تبيض الذهب.

تشكل حركة شغيلة التعليم اولى بوادر النهوض النضالي لشعبنا في مواجهة تغول الدولة وهذه ايضا تجربة يجب ان تسجل في تاريخ كفاح شعبنا. بالامس تحركت جماهير شعبنا في مغرب التهميش المغرب المبعد عن سبق اصرار من كل اهتمامات الدولة كما حصل في حراك الريف المجيد وتبعه حراك زاكورة وجرادة. بذلك يراكم نضال شعبنا التجارب والدروس. بذلك يتعرى الوجه الحقيقي للدولة الفاشلة والتي تسقط جميع الأقنعة المزيفة من الديمقراطية الشكلية لتسفر عن وجه الدولة البوليسية. وليس من غريب الصدف أن يكون شكيب بنموسى هو من يتولى مهمة تمرير توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التعليم وتمرير نظام أساسي يسلعن خدمة التربية والتعليم وإغراقها في وحل الخوصصة الظاهرة أو المتخفية.